



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

المجلس الشعبي الوطني

الجريدة الرسمية للمداولات

الإدارة والتحرير: المجلس الشعبي الوطني 18 ، شارع يوسف زيفود - الجزائر الهاتف : 73. 86.00 الفاكس : 74.03.89 ح - ب ج : عون محاسب 74 - 8123 مفتاح 63	الاشتراك السنوي	
	خارج الوطن 1.000 د. ج.	داخل الوطن 600 د. ج.
المطلوب من المشتركين إرسال لفائف الورق الأخيرة عند تجديد اشتراكاتهم، والإعلام بمطالبهم.		ثمن النسخة الواحدة 15 د. ج.

الفترة التشريعية الرابعة

الدورة العادية التاسعة

الجلسة العلنية المنعقدة

يوم الأحد 21 أكتوبر 2001

فهرس

* الإستماع إلى تدخلات السادة رؤساء المجموعات البرلمانية خلال مناقشة مشروع قانون المالية وميزانية الدولة لسنة 2002.

* أسئلة كتابية وأجوبة.

محضر الجلسة العلنية السادسة عشرة المنعقدة يوم الأحد 21 أكتوبر 2001 (صباحا)

الرئاسة: السيد عبد القادر بن صالح، رئيس المجلس الشعبي الوطني.

تمثيل الحكومة : السادة:

- مراد مدلسي، وزير المالية.
- حميد تمار، وزير التجارة.
- عبد الحميد أبركان، وزير الصحة والسكان.
- عيسى عبد اللاوي، وزير الموارد المائية.
- عبد القادر صماري، وزير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات.
- شريف رحمانني، وزير تهيئة الاقليم والبيئة.
- أبو بكر بن بوزيد، وزير التربية الوطنية.
- محمد عبو، وزير الاتصال والثقافة.
- عمار صخري، وزير التعليم العالي والبحث العلمي.
- عبد الوهاب دربال، الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان.
- دحو ولد قابلية، الوزير المنتدب المكلف بالجماعات المحلية .
- محمد تباش، الوزير المنتدب المكلف بالتخطيط.
- محمد علي بوغازي، الوزير المنتدب المكلف بالبحث العلمي.
- ابراهيم غانم، مندوب التخطيط.

قانون المالية والميزانية لسنة 2002، وبعد سماعنا في الجلسات السابقة لتدخلات السيدات والسادة نواب الأمة، سنخصص جلستنا هذه لسماع تدخلات السادة رؤساء المجموعات البرلمانية. وفي المساء سنستمع إلى ردود السادة أعضاء الحكومة. وبداية أحيل الكلمة إلى السيد نور الدين فكايير رئيس المجموعة البرلمانية للأحرار.

السيد نور الدين فكايير: بسم الله الرحمن الرحيم.

افتتحت الجلسة في الساعة العاشرة والدقيقة العاشرة صباحا

الرئيس: بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.
الجلسة مفتوحة.

بعد الترحيب بالسادة الوزراء ومساعدتهم، يقتضي جدول أعمال هذه الجلسة مواصلة النقاش العام حول مشروع

وتكاد تصبح لدى البعض الآخر اعتقاداً بأنها الوسيلة الناجعة لتحقيق المطالب المشروعة، وغير المشروعة، وهي ظاهرة آيلة إلى الانتشار والتوسع وقد تخل بالتوقعات الاقتصادية والمالية المحددة في هذا المشروع إن لم تعالج في وقتها بالعدل في الموقف والصرامة في القرار والحكمة والحنكة وبعد البصيرة في الحل، معالجة من خلال مؤسسات قوية بعدالة قوانينها ونزاهة وكفاءة رجالها وفي ظل استقرار سياسي ومصالحة اجتماعية مستمدان من اختيارات الشعب ضمن أحكام الدستور وقوانين الجمهورية.

ومن هذا المنطلق فإن الرهان الحقيقي لسياستنا المالية هو تلبية طلب اجتماعي متعاظم من حيث التشغيل والسكن والتربية والصحة والخدمات العمومية بتوفير أسباب بعث نمو اقتصادي قوي يدعمه إنعاش انتقائي للاستثمار الوطني والأجنبي، مبني على سياسة نقدية وجبائية محكمة ومتحكمة، وميزانية صارمة واستغلال فلاحى لكل الأراضي الصالحة للفلاحة، دعامة إطار قانوني مستمد من حقيقة واقعة وطبيعة العمل الفلاحي وذهنية الفلاح الجزائري من جهة ومستحدثات المحيط الخارجي والبحث العلمي في الفلاحة من جهة أخرى.

وفي هذا الإطار نسجل انشغالنا بخصوص تأخر صدور القانون المتعلق بال عقار الفلاحي الذي طال انتظاره فتفاقت آثار تأخر صدوره وهو ما يزال قابعا في أدرج وزارة الفلاحة بعدما وصل إلى مجلسنا ثم عاد من حيث أتى، وما يزال المشكل القانوني للعقار الفلاحي قائما يجهض كل المجهودات والمبادرات ويخل بتحقيق أهداف دعم الفلاحة المقرر من الدولة والذي خصصت له أموال معتبرة من الخزينة العمومية.

سيدي الرئيس،

بالفعل، إن المطلع على مشروع قانون المالية المعروض علينا للنقاش والمتمعن في أحكامه يللمس فيه -على خلاف قوانين المالية السابقة- معالم سياسية جبائية ضمن توجه اقتصادي محدد يسعى إلى التحكم في

سيدي الرئيس،

معالي الوزراء،

زميلاتي، زميلاتي،

السيدات والسادة الصحفيون ومعاونو الوزراء.

لا يمكن، في اعتقادنا، قانون المالية باعتباره الأداة المادية الأساسية لتجسيد السياسة الاقتصادية والاجتماعية للدولة خلال آجال محددة أساسا في سنة مالية أن يقتصر على احتواء أحكام منظمة لفرض ضرائب ورسوم أو إقرار إعفاءات منها، وتوزيع الميزانية على القطاعات المختلفة، وإنما يجب أن يتضمن أحكاما تترجم سياسات محددة انطلاقا من حشد إمكانيات مالية لتحقيق أهداف وأولويات تم رسمها مسبقا، وضمن هذا المفهوم يأتي مشروع قانون المالية المعروض علينا للنقاش في أوضاع اقتصادية وسياسية واجتماعية صعبة ومعقدة، وفي ظروف تنصدها أوضاع اجتماعية سيئة من فقر وبطالة وضعف للقدرة الشرائية للمواطن وأزمة سكن حادة، ظروف نالت من ثقة المواطن في مؤسسات دولته، فانتشر اليأس والإحباط خاصة لدى شريحة الشباب، وهي عوامل أصبحت تفرض على الدولة نمطا جديدا لإدارة هذه العوائق وتعزيز نظام الحماية الاجتماعية الذي بات يعاني عدم الفعالية وانعدام الآثار الإيجابية على الشريحة المحرومة والطبقة المحتاجة، بل يشكل مصدر تحويل وتبذير للأموال الموجهة للحماية الاجتماعية بصفة خاصة والمصاريف العمومية بصفة عامة، في غياب مخطط وبرنامج دقيقين قائمين على أسس عقلانية مستمدة من الواقع الجديد للمحيط الاقتصادي الوطني والدولي، هذا إضافة إلى اختلالات هيكلية اقتصادية ومؤسسية من إصلاح اقتصادي معطل، وخصوصة راکدة واستثمار لم ينطلق وإعادة هيكلة وتطهير مؤسسات اقتصادية امتصا مبالغ ضخمة من الخزينة العمومية دون تحقيق أهدافهما، وإدارة بيروقراطية متسلطة تكسرت على شوكتها كل المحاولات والمبادرات الجادة دون أن يمسه إصلاح أو تغيير في أساليبها وطرق تعاملها، وفي ظل بروز ظاهرة الاحتجاجات والتعبير عن الانشغالات في بعض مناطق الوطن باستعمال العنف وتخريب الممتلكات العمومية والخاصة يستعملها البعض لضرب الاستقرار الوطني

مصلحة فردية وفتوية، كل هذه العوامل أصبحت تشكل عائقا لكل دفع أو انطلاقة صحيحة للاقتصاد الوطني، وفي غياب آليات وقواعد ضبط إنفاق الأموال العمومية وتسيير الميزانيات وتقديم الحسابات عن صرفها لتبقى فرضية سوء استعمالها وتبديدها قائمة، وهي مخاطر محدقة بالأموال المعتبرة المرصودة لبرنامج الإنعاش الاقتصادي مادام إنفاقها وصرفها سيخضعان لنفس أساليب وقواعد التسيير، وفي بعض الأحيان يعهد إلى نفس الأفراد والجماعات المسؤولة عن تبديد وتحويل الكثير من الأموال العمومية إذا لم ترقق بآليات قانونية لمراقبة سلامة إنفاقها.

وفي هذا الصدد نرى أن الجهد الخلاق والمبدع لأية حكومة، ليس تسيير مداخل الجباية البترولية وتوزيعها في ميزانيات قطاعية للتجهيز والتسيير، وإنما هو الجهد المتمحور حول زيادة الثروة الوطنية وحفظها من خلال تشجيع الاستثمار ودعمه، وتنويع الوعاء الضريبي خارج الجباية البترولية وزيادة الدخل العام للأجراء والموظفين الذين ساءت أوضاعهم الاجتماعية، وتدهورت قدراتهم الشرائية، وكذلك في رفع حجم الصادرات خارج المحروقات وتنويعها ولكن هذا لا يأتي إلا بإصلاح حقيقي وجاد للنظام البنكي الجزائري الذي أصبح عائقا للتعامل الاقتصادي السليم طبقا للمعايير المالية والتجارية الدولية؛ هذا النظام المصرفي الجزائري الذي ما يزال قابعا في أساليبه وممارسته التقليدية التي جعلت من بنوكنا هيئات أقرب إلى مصالح بيروقراطية منها إلى أدوات مالية وتجارية محركة للاقتصاد الوطني.

تلکم بعض حقائق واقعنا المالي، والعوامل المؤثرة مباشرة على ضبط وتنفيذ سياستنا المالية.

أما فيما يخص الملاحظات التقنية على النص، ومضامين أحكامه، فنسجل بالخصوص ما يأتي:

1- نص المادة 28 من المشروع على تأسيس قانون الإجراءات الجبائية، يعد عملا غير دستوري، يتناقض مع تقنيات التشريع للأسباب الآتية:

الجبائية وتوسيع الوعاء الضريبي خارج الجباية البترولية، للحد من خطر تبعية الميزانية العمومية ومن خلالها الاقتصاد الوطني وكل مخططات التنمية، لتقلبات أسعار البترول في السوق الدولية، والتي لا نملك أسباب التحكم فيها. إنها مجهودات تستحق الثناء والتشجيع لما تتضمنه من بادرة رسم سياسة جبائية محكمة ومتحكمة بعدما اعتمدنا خلال زمن طويل قوانين مالية مسلمة لواقع الاعتماد الكلي على الجباية البترولية وفي أحسن الأحوال بالتوجه إلى الحلول السهلة بممارسة الضغط المتزايد على المواطن دافع الضريبة من خلال الرفع في الرسوم والزيادة في الضرائب واتخاذها أحيانا دون مراعاة لآثارها السلبية على الجبهة الاجتماعية ولقمة المحرومين من الطبقات الفقيرة والمحتاجين، أساليب ساهمت فيما آلت إليه الأوضاع الاجتماعية في بلادنا وجنح هذا المشروع إلى تجنبها أو إلى الحد منها بالسعي إلى توسيع الوعاء الضريبي وضبط قواعد تسيير ملفات كبار دافعي الضريبة ورفع الرسوم المفروضة على بعض السلع المستوردة أو تخفيضها لما لذلك من تأثيرات على أسعارها لتمكين المواطن منها، هذا رغم وعينا بآثارها على الإنتاج المحلي الذي لم يبق له إلا خيار الدخول في قواعد منافسة السوق، وفي هذا الموضوع لا يفوتني التنويه بخيار الحكومة في توجيه الدعم الذي كان موجها لحماية اقتصاد محلي متكل إلى تدعيم مؤسسات صغيرة ومتوسطة قادرة على دخول منافسة السوق بقواعدها المفروضة على دولنا.

سيدي الرئيس،

إن هذه المعاناة وإن كانت شهادة على مجهود مبذول، فإن انشغالنا وتخوفنا ببقيان قائمين في ظل نظام اقتصادي يفتقر إلى سياسة حماية اجتماعية كفيلة بالتصدي لمخاطر وقوع تدهور اجتماعي أكبر وفي ظل الاستعمال السياسي للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية وفي ظل إعلام ضعيف أو موجه أحيانا ولم يساهم في التشجيع على الاستثمار والشراكة. وحال دون تعبئة المواطنين وتجنيدهم بل زاد بعضه في تشويه واقعنا الاقتصادي والأمني، وفي ظل ممارسات بيروقراطية بالية وضغوط

هذه المبالغ إلى صيانة طرق البلدية في المدينة والريف، لما آلت إليه حالة هذه الطرق من تدهور يصعب نتيجته على الراجلين استعمالها.

5- يلاحظ استمرار تحمل الصندوق المشترك للجماعات المحلية أجور أفراد الحرس البلدي بأعداده الحالية، وكذلك بناء وصيانة مقرات الحرس البلدي من ميزانية مخططات البلدية للتنمية وهو ما يعد عبءًا ثقيلًا على ميزانيات البلدية وعائقًا للتنمية المحلية، وتحويلًا لأموال هذا الصندوق والغرض الذي أنشئ من أجله، خاصة بعدما أصبح لهذه الهيئة جهازًا مركزيًا، وهي منتشرة عبر التراب الوطني ويقوم أفرادها بدورهم في استتباب الأمن بعزم وثبات في المدن والأرياف.

6- يلاحظ من خلال الاطلاع على الميزانيات القطاعية، إخلال كبير بين ما هو مخصص لإنجاز البرامج السكنية والوتيرة السريعة التي أصبحت تميز قطاع السكن في المدة الأخيرة وبرامجه الطموحة، وبين ما هو واجب التخصيص من مرافق ضرورية لهذه السكنات الجديدة من هياكل تربوية وصحية ورياضية وثقافية واجتماعية وترفيهية، وهو ما سيزيد من حدة احتياجات سكان المناطق التي تستقبل هذه السكنات الجديدة، خاصة بضواحي العاصمة والمدن الكبرى، والتي بدأت من الآن تعاني آثار هذه السلبات.

7- فيما يتعلق بالميزانيات القطاعية نخص بالذكر البحث العلمي، الذي أصبح مقياس تطور الدول، لكن عندنا ورغم الدعم المخصص له في السنوات الأخيرة، لم يرق إلى مستوى طموحاتنا. وما يزال الباحث والباحث العلمي يعانيان آثار الإجراءات البيروقراطية البالية التي تحول دون الفعالية القصوى المرجوة من تلك المبالغ المخصصة في الخلق والإبداع.

8- في الأخير نرى وندعو إلى ضرورة الاعتناء بأدوات الرقابة على المال العام وتسييره وسلامته إنفاقه وهذا بدعم الأدوات القانونية وتفعيل المفتشية العامة للمالية

أ- لا يصدر القانون إلا بناء على مشروع قانون تقدمه الحكومة أو باقتراح من النواب، طبقًا لنص المادة 119 من الدستور.

ب- مجال وموضوع قانون المالية محدد في المادة الأولى من القانون رقم 17/84 والتي تنص صراحة على أن قانون المالية يحدد "طبيعة الموارد والأعباء المالية للدولة ومبلغها وتخصيصها".

ج- الأحكام الواردة في المواد المتعلقة بالإجراءات الجبائية، تحدد إجراءات المعاينة وضبط المخالفات الجبائية، وتضبط إجراءات التقاضي، وهذه الأحكام من النظام العام تمس حريات الأشخاص وحرمة المساكن والمحلات، ليس مجالها قانون المالية.

د- من مفارقات مشروع هذا القانون أن يعرض أمامنا اليوم قانون الإجراءات الجبائية المحدث بموجب المادة 28، وهذه المادة نفسها لم يصادق عليها البرلمان ولم تصبح نافذة.

هـ- في حالة المصادقة على أحكام هذا القانون في ترتيبها وصياغته الحالية، يصبح قانون المالية لسنة 2002 محتويًا على مواد مترادفة الأرقام من المادة 29 إلى المادة 187.

2- يلاحظ افتقار المشروع إلى أحكام تحدد آليات وميكانيزمات كفيلة بإخضاع النشاطات الموازية غير المصرح بها للضريبة، وماتزال تشكل كتلة نقدية لاستفيد منها الخزينة العمومية.

3- تفعيل دور البلديات في توجيه النشاطات الاقتصادية والتجارية والحرفية حسب احتياجات وخصوصيات كل منطقة وذلك بإشراكها في إحصاء وتقويم مقدار الضريبة والرسوم.

4- تخصيص المشروع للمبالغ الناتجة عن الزيادة في سعر البنزين إلى إنشاء طرق جديدة، يعد أمرًا غير مستساغ، ذلك أن إنشاء طرق جديدة هو من مجال ميزانية المنشآت القاعدية والطرق، والأجدر أن توجه

المجلس الشعبي الوطني، فهل هي طريقة للقول إن مستقبل الجزائر أكبر على مستوى التمثيل الوطني؟

أم أن هذا التخوف نابع من ظاهرة أخرى نريد إخفاءها، والتي تتمثل في الانخفاض التدريجي لسعر برمبل النفط الملاحظ منذ شهرين والذي وصل إلى أقل من 22 دولارا؟

وعليه نتساءل ألم تؤثر أحداث 11 سبتمبر 2001 على فعالية آلية منظمة الدول المصدرة للبترول والتي تبقى بموجبها أسعار النفط في استقرار ما بين 22 دولارا و28 دولارا؟ لكن لم يرد أي تفسير لتعليل هذا الطرح. إن انخفاض أسعار الثروة الأساسية للجزائر يطرح مشكلتين: الأولى من حيث المضمون والأخرى من حيث الحدث.

أما من حيث المضمون، فكيف يمكننا أن نجازف بتأسيس اقتصادنا على أحادية التصدير؟ في حين، يمكننا القول إن المشاريع المبرمجة على المدى المتوسط جد تقريبية بل خاطئة.

إن الأرقام المقدمة لسنة 2002 قابلة للنقاش إذ تعد بأفاق غير مؤكدة. ففي هذه البرمجة نود معرفة الأسس والركائز التي تم عليها حساب الإيرادات التي مصدرها صندوق ضبط الإيرادات.

إن هذا النقص في الشفافية القائم ماديا على معلومات جزئية، لا يسمح بتنفيذ جيد للمشاريع المتصورة. فهناك عناصر عديدة ينقصها التقويم منها:

- عدد مناصب الشغل المنتظر إحداثها ونسبة البطالة،
- العدد الكلي للسكنات المنتظر إنجازها سواء بأموال عمومية أو خاصة،
- المساحات الزراعية التي يجب تخصيصها وكمية المياه اللازمة لذلك،
- تحسين التغطية الصحية،
- مستوى احتياجات الصرف،

بتوسيع صلاحياتها ومتابعة واستغلال نتائج تحقيقاتها آليا وليس بعمل انتقائي وبنفس حدة الانشغال وأمل تحقيق الهدف ندعو إلى مراجعة القانون المحدد لصلاحيات مجلس المحاسبة وتنظيمه وعمله وجزاء تحقيقاته، وتعزيز السلطة القضائية الحامي الأكبر للمال العام بتوفير وسائل عمله وعمل القضاء بمفهومه الشامل وضمان استقلالية رجاله وأحكامه.

وأخلص في النهاية إلى أن كل مساعينا، حكومة ومجلسا، مرهون بلوغها بمدى توفر النية والإرادة الصادقتين وتظافر جهود الجميع، أفرادا وجماعات، في ظل وضع سياسي واجتماعي مستقر، وانسجام ومصالحة بين أفراد المجتمع وفئاته بمختلف توجهاتهم ومعتقداتهم في إطار احترام أحكام الدستور وقوانين الجمهورية، وشكرا.

الرئيس: أشكر السيد نور الدين فكايير رئيس المجموعة البرلمانية للأحرار، وأحيل الكلمة الآن إلى السيد طارق ميرة رئيس المجموعة البرلمانية للتجمع من أجل الثقافة والديمقراطية.

السيد طارق ميرة: السيد الرئيس،

السادة الوزراء ومرافقوهم،

زميلاتي، زملائي النواب،

السادة الحضور،

السلام عليكم، (أزول فلاون).

يطبع قانون المالية لسنة 2002، مثل سابقه الحذر والنقص في الجرأة، رغم الفائض المالي المحصل عليه خلال سنتين ونصف بفضل ارتفاع أسعار النفط نسبيا.

إن هذا النقص في الجرأة والذي ليس بجديد، يفسر جزئيا بالتأخر الكبير في خوض غمار الإصلاحات الهيكلية الضرورية، هذه الإصلاحات التي سوف يتم البدء فيها أخيرا، في السنة القادمة وقد تم تبنيها -كما تعلمون- عن طريق أوامر رئاسية، وبالتالي دون مناقشتها في

- نسبة التضخم المتوقعة،

- مستوى الدين العمومي الداخلي والخارجي،

- الكتلة النقدية المتداولة،

ومن جهة أخرى، كان من الأنفع أن تقدم معلومات حول المحاور الرئيسية للمفاوضات الجارية قصد الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة والتوقيع على عقد الشراكة مع الاتحاد الأوروبي.

والآن، وبما أن الجزائر توقفت عن تبرير تجميد المفاوضات مع الاتحاد الأوروبي بحجة خصوصية اقتصادها، فإن التمثيل الوطني يطالب بمعرفة ما إذا كانت هناك ضمانات للإلغاء الجزئي للتعريف الجمركية المدخل لإحداث منطقة للتبادل الحر.

إن أهم ما يلفت انتباه الرأي العام في كل قوانين المالية، هو نسبة النمو المتوقعة والمقدرة بنسبة 5,7٪ بينما ينخفض الناتج الداخلي الخام بمقدار 37 مليون دج. بمعنى آخر، إن إحداث الثروة في تراجع بينما لم يتم البدء في تقليص مستوى البطالة.

إن كل التحاليل الجديدة تؤسس تفسيراتها على نسبة نمو قدرها 6٪ من أجل تحقيق انخفاض في نسبة البطالة.

إن هذا الجيش من البطالين يطرح علينا جميعا مشكلة ضمير، بل أكثر من ذلك، فإنه قد يعرقل كل محاولة جديدة لترسيخ نظام ديمقراطي.

إن إفقار الطبقات الاجتماعية المتوسطة الذي بدأ بصفة واضحة ابتداء من 1986 لم يجد بعد العلاج الناجع، فظاهرة الإرهاب التي عطلت التنمية في بلادنا خلال السنوات العشر الأخيرة، لا تبرر وحدها هذه الكارثة الاجتماعية.

إن الفوارق الاجتماعية تزداد دون توقف في بلادنا وبطريقة تجعل هذه المعطيات مخيفة في الوثائق الرسمية المتعلقة بإعادة توزيع الدخل الوطني.

فإذا تمعنا في النسبة العشرية للمواطنين الأكثر فقرا والمواطنين الأكثر ثراء نجدها تبلغ 13.

إن الفارق أدى إلى نتائج وخيمة، وظاهرة الفقر أصبحت تمس نسبة 40٪ أي 13 مليون من السكان بينما تحتكر الأقلية المقدرة بنسبة 5٪ أكثر من نصف الثروات.. إن هذا الوضع خطير على الانسجام الوطني وعلى السلم الاجتماعي.

إننا نشاهد ظهور وبروز طبقة تحتكر الامتيازات (Nomenclature) باسم الوطنية عاشت في ظل الدولة، وماتزال تواصل الاستحواذ التشريعي على الثروات الوطنية، خاصة وأنها تمارس المضاربة عوض الاستثمار.

في هذا السياق، وبالعودة إلى قانون المالية، فإن نسبة الخصم التي قدرها 6٪، والتي تم إحداثها السنة الماضية، لم تؤد إلى تغيير محسوس في صالح الاستثمار المنتج، فالاتجاه العام لهذا المشروع متمحور حول النشاطات التي تدعو إلى تداول سريع في الأموال وأسباب هذا التصرف عديدة ومتنوعة وهي:

- فقدان المتعاملين الثقة في الاستثمار في المدى الطويل،
- النقص في قدرات الإنجاز،
- الصعوبات والعراقيل في الاستفادة من القروض،
- النقص في الثقافة الصناعية.

إن كل هذه الملاحظات تطرح مسألة صعب حلها، وعلى سبيل المثال، فإن انخفاض القيمة النقدية تشجع الصادات في النظم الاقتصادية العادية بينما تشجع التضخم في بلادنا.

كما أن نسبة التضخم في دول أخرى تعيد بعث الاستثمار، لكنها تعيد بعث الطلب عندنا نظرا إلى الوضعية (الصلبة) للعرض.

وعليه، يمكننا القول إنه لا يوجد طموح بارز على الصعيد النقدي.

20٪ من الناتج الداخلي الخام، بينما نجدها عند بعض الدول كسوريا والأردن وإيران تتراوح بين 4٪ و8٪.

إن نسبة هذه النفقات تعادل في الجزائر من حيث الضخامة نسبة الجباية البترولية وعبارة أخرى فإن الجباية البترولية تذوب كلها في نفقات السيادة.

ومن هذا المنطلق، فإن المرور إلى اقتصاد السوق لم يحدث قطيعة مع النظام التوجيهي أو البيروقراطي.

إن هذا التأويل المتعلق بتوزيع الربح لفائدة طبقة المحظوظين يتأكد من خلال الاعتمادات المخصصة لقطاع التكوين والمقدرة بنسبة 7٪ فقط من الناتج الداخلي الخام. فهل يفهم من ذلك أن رفع هذه النسبة إلى 10٪ الضرورية لممارسة سياسة تكوين ناجعة يعرقل تقاسم الربح بين هؤلاء؟

هكذا تظهر أسباب تباطؤ الدولة وتماطلها في تحريك عملية إصلاح النظام التربوي.

إن مشروع القانون هذا يعيد علينا نفس المنطق المنتهج في تحديد التوازنات في ما مضى.

وعموما ليس ثمة جديد يذكر باستثناء الجهد المبذول في تخصيص جزء من الفائض المالي الناتج عن ارتفاع سعر النفط لبرنامج التنمية الاقتصادية المتدرج خلال المدة ما بين 2001 و2004. وإن كان من العيب أن ننتظر حركية حقيقية لتحقيق التنمية، فإننا نعيش أيضا وسط تخوف رهيب من الفوارق المتزايدة بين الطبقات الاجتماعية.

وهذا ما يدل على أن انشغال هذه السلطة محصور في التسيير الظرفي قصد كسب المزيد من الوقت، في حين أهملت -ببساطة- النظرة الاستراتيجية المتعلقة بخيار

ويتمثل المشكل الكبير الثاني الوارد في هذا النص في العجز في الميزانية، فالرصيد المرتقب لسنة 2002 نسبته 7,56٪ من الناتج الداخلي الخام، هذا ضخم!! وسوف يؤدي حتما إلى ارتفاع خطير في نسبة التضخم وهو ما يعني أن القدرة الشرائية ستعرف انخفاضا ملموسا مما يؤدي إلى تعقيد الأزمة الاجتماعية. فنسبة التضخم لهذه السنة ابتداء من السادس الثاني، تقدر حسب أرقام الديوان الوطني للإحصائيات بـ 4٪ فكيف يمكننا الحديث عن نسبة 5.7٪ لسنة 2002 في ظل نسبة التضخم الحالية والعجز في الميزانية.

إن هذه النسبة عاجزة حتى عن تقليص نسبة البطالة، وبالتالي هناك احتمال كبير أن تكون خاطئة، وفي هذا الصدد، فإن الأرقام التي قدمتها الوزارة مختلفة عن الأرقام التي قدمها البنك المركزي.

لقد أصبحت قلة المصداقية بمثابة ثقافة حكومية يتعدى بعدها ليمس كيان الدولة كلها. هذه الظاهرة تؤثر سلبا في ثقة المواطن في مؤسساته. إذ لا يمكن الشروع في الإصلاحات ووضع برنامج تنموي إذا لم تتوفر الثقة والمصداقية.

كما تبين ميزانية سنة 2002 من حيث الإيرادات أن النظام الجبائي يعرف اختلالات كبيرة، وكما جرت العادة وعلى غرار الدول المتخلفة فإن ناتج العمل أكثر خضوعا للجباية من رأس المال.

وفيما يخص النفقات فإنها تمثل 37٪ من الناتج الداخلي الخام، تخصص 25٪ منها للتسيير و12٪ للتجهيز.

وعليه نلاحظ ارتفاع النفقات في السنة الحالية، ومرة أخرى فإن وتيرة سير الدولة تعود غالبا على الوطن، أفلا يفهم من هذه النظرة وجود نية في توزيع الربح لصالح بعض الزبائن المكونين لقاعدة النظام. فالنفقات المخصصة لتسيير مؤسسات الدولة تعادل نسبة

العالمية الناجمة عن أحداث 11 سبتمبر 2001 والتي ستؤدي حتما إلى تباطؤ النشاط الاقتصادي العالمي في سنة 2002، وقد رأينا ما حدث في أوروبا وأمريكا، حيث بدأت كثير من الشركات تعد نفسها لتسريح عدد كبير من العمال سنة 2002. وعلى سبيل المثال قدرت الحكومة الفرنسية في قانون ماليتها لسنة 2002 النمو الاقتصادي بنسبة 2,5٪. ورغم ذلك انتقدتها المختصون والمتعاملون الاقتصاديون، وقد حددت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية نسبة النمو الاقتصادي الفرنسي لهذه السنة بـ1,6٪ نظرا إلى النتائج المترتبة عن أحداث 11 سبتمبر، وهذا رغم الإمكانيات المالية الكبيرة التي تملكها الحكومة الفرنسية.

ونتساءل هنا عن مصير قانون المالية ومصير الميزانية عند تدهور أسعار النفط والصرف، علما أن مداخيل الجزائر تحسب بالدولار الأمريكي، وهو ما سيجعل التأثير سلبيا على ميزانيتنا أو مزدوجا بانخفاض سعر البترول من جهة وهبوط قيمة الدولار من جهة أخرى...، زيادة على ذلك فإن دول (الأوبيك) لا تمتلك وسيلة لرفع سعر البترول حسب التصريحات الرسمية لخبراء هذه المنظمة؛ لأن سعر هذا الأخير مرتبط بمشكل سياسي لا علاقة له بالكميات المنتجة، وبالتالي فإن الميكانيزمات التي وضعتها هذه الدول للمحافظة على أسعار برميل البترول بين 22 و28 دولارا تبقى عاجزة عن تحقيق ذلك اليوم، فرغم أننا نلاحظ تدهور سعر البترول إلى دون 22 دولارا للبرميل إلا أن دول (الأوبيك) لا تحرك ساكنا.

ونذكر أن الحكومة حالت دون مراقبة البرلمان ما يقارب 3.6 مليار دولار في قانون المالية السابق، ونتساءل اليوم عن مصير هذه المبالغ التي لم تمر عبر مراقبة المجلس الشعبي الوطني.. إنها تهدر في تشجيع بعض الجمعيات المساندة للسلطة أو النظام. وعليه فمن حق جبهة القوى الاشتراكية أن تتساءل عن تمويل بعض الجمعيات مثل (A.C.T) و(A.C.B) وبعض النقابات. فكيف لجمعيات حديثة النشأة أن توزع أجهزة كمبيوتر وغيرها؟! كما يمنع النواب اليوم عن المشاركة في توزيع العجز الذي سينجم عن تدهور أسعار البترول وسعر

مجتمع تقدمي بتشجيع طبقة وسطى. وشكرا.

الرئيس: شكرا للسيد طارق ميرة رئيس المجموعة البرلمانية للتجمع من أجل الثقافة والديمقراطية. وأحيل الكلمة إلى السيد مالك سعدالي رئيس المجموعة البرلمانية لجبهة القوى الاشتراكية.

السيد مالك سعدالي: سيدي الرئيس،

السادة أعضاء الحكومة والوفد المرافق لهم، زميلاتي، زملائي النواب، إخواني الصحفيين، السلام عليكم.

يعتمد مشروع قانون المالية لسنة 2002 على مبلغ 22 دولارا سعرا مرجعيا لبرميل البترول، وقد اعتمدت الحكومة في تحديد هذا السعر على ثلاثة عناصر أساسية:

أ- متوسط السعر المرجعي لسنة 2000 قدر بمبلغ 28.59 دولارا للبرميل،

ب- تقديرات الإقفال لسنة 2001 التي كانت 25 دولارا للبرميل

ج- آفاق تطور الأسعار، وذلك بالاعتماد على ما يأتي:

- الجهود التي تبذلها الدول المنتجة لإبقاء أسعار النفط بين 22 دولارا و28 دولارا للبرميل.

- توقعات بعض المؤسسات الدولية التي تحدد سعر البرميل بمبلغ 22 دولارا.

كما اعتمدت الحكومة على سعر صرف يساوي 78 دج مقابل الدولار الأمريكي.

تحمل وثيقة مشروع قانون المالية تاريخ 18 سبتمبر 2001، وصادق مجلس الوزراء عليه في 16 سبتمبر 2001؛ أي أسبوعا بعد العمليات الإرهابية التي استهدفت الولايات المتحدة الأمريكية والتي غيرت كل التوقعات والتقديرات المتعلقة بأسعار البترول وأسعار الصرف هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن تقديرات الحكومة للنمو الاقتصادي لسنة 2002 حدد بنسبة 3.5٪ وهو رقم مبالغ فيه ولم يأخذ بعين الاعتبار الأزمة

أ- الضغوط الداخلية: لقد كلفنا الإرهاب والحرب الأهلية أكثر من 20 مليار دولار -حسب تصريحات رئيس الجمهورية- ونحن قلنا منذ زمن بعيد أن المبلغ تجاوز 30 مليار دولار ولم يتحقق بعد السلم المدني، كما أن الاضطرابات الاجتماعية والحركات الاحتجاجية التي تعم كل أرجاء الوطن اليوم تزداد حدة وهو ما سيؤثر على نمو الاقتصاد الوطني وعلى الاستثمار.

ب- الضغوط الخارجية: إن الخضوع شبه الكلي للاقتصاد الجزائري لأسعار النفط ينعكس سلبا عليه.

ج- اضطرابات السوق العالمية: ما يزال الاقتصاد الوطني يخضع لقيمة الدولار بالنسبة لتسديد الديون الخارجية ولأسعار النفط المتذبذبة وارتباط هذه الأسعار بالدولار الأمريكي، إضافة إلى التبعية الاقتصادية لا سيما الغذائية وبالأخص بالنسبة للحبوب.

وفيما يخص الاستثمار، كيف يمكن تشجيع الاستثمار وجلب المستثمرين والبلاد ينعدم فيها السلم المدني والاستقرار السياسي؟

ففيما يتعلق بالاستثمار الوطني: يلاحظ كساد الأعمال بسبب أزمة الاستثمار الناجمة عن انعدام الثقة بين المتعاملين الاقتصاديين والحكومة وعدم استقرار المؤسسات والأطر القانونية وانعدام وسيلة ملائمة لحماية الاقتصاد الوطني.

وأما فيما يتعلق بالاستثمار الأجنبي فإننا نلاحظ تردد المستثمرين الأجانب وهذا رغم:

- الحملات الإعلامية الواسعة وزيارات الرئيس العديدة لكثير من الدول ومشاركته في ملتقيات دولية عديدة.

- التدابير والحوافز المالية التي قدمتها الجزائر.

ومن معوقات الاستثمار وما يعرف بالخطر الجزائر (Risque Algerie) الذي ما يزال مرتفعا بالنسبة لشركات التأمين الدولية وفي مقدمتها الهيئة الفرنسية لتأمين التجارة وهو ما يسبب ضررا لشروط الحصول على القروض التجارية وكذلك لجلب استثمارات أجنبية.

الصرف، وهو ما يعني أن هذا العجز سوف يوزع على القطاعات دون مشاركة النواب المسؤولين دستوريا عن مراقبة نشاط الحكومة.

أما فيما يخص الإجراءات الضريبية والرسوم فقد لجأت الحكومة مرة أخرى إلى الرفع في الرسوم على البنزين والتبغ وعلى الفضلات المنزلية إضافة إلى الرسوم العقارية وغيرها.

إن هذه الإجراءات لا تساعد على تحسين القدرة الشرائية للمواطنين، فالحكومة تفضل مرة أخرى الحلول السهلة، وتلجأ إلى جيب المواطن الضعيف لتمويل بعض النشاطات، بدلا من اللجوء إلى التمويل باسترداد المبالغ الضخمة الناجمة عن التهرب والاحتيال الجبائين، فجميع الحكومات تتحدث عن التهرب الجبائي كما أسهبت الجرائد في هذا الموضوع، لكن لم تتخذ الإجراءات اللازمة إلى يومنا هذا؛ لأن وراء هذه القضية بارونات المافيا السياسية والاقتصادية، وبدلا من فرض إجراءات ضريبية على الثروات الكبرى التي تبنى حاليا على حساب الدولة، فقائمة أصحاب الملايير معروفة اليوم وقد تكونت على حساب الدولة الجزائرية. فلماذا لم تلجأ الحكومة إلى فرض ضرائب على هذه الثروات الكبيرة لتمويل صندوق للبطالة مثلا؟!

ومن أهداف مشروع هذا القانون كذلك تحقيق الإنعاش الاقتصادي وتطوير الاستثمار.

سيدي الرئيس،

السادة أعضاء الحكومة،

تساءل جبهة القوى الاشتراكية كيف يمكن تحقيق إنعاش اقتصادي في بلادنا دون استرجاع السلم المدني ودون تطبيق الديمقراطية؟ بديل أننا نمتلك اليوم 17.7 مليار دولار احتياطي صرف في خزينة الدولة، فهل أنقذت هذه المبالغ الاقتصاد الوطني من الركود؟ وهل ساهمت في بعث الاستثمار؟ طبعاً لا! لأن شروط بعث الاقتصاد الوطني والاستثمار غير متوفرة إلى يومنا هذا.. كيف يمكن تحقيق الإنعاش واقتصادنا يخضع لضغوط داخلية وخارجية ولتأثيرات السوق العالمية؟

المواطنين والمواطنات أمام قلة الوسائل الصحية التي تمنحها الحكومات للقطاع الصحي، ومازاد الوضعية حدة سوء التغذية إذ أصبحت البطاطا -وهي أكلة الخنازير في بعض الدول- من وجبات الأغنياء في بلادنا، يتزامن هذا مع الانخفاض الملحوظ في سعر الموز.

سيدي الرئيس،

كيف يمكن تحقيق الإنعاش الاقتصادي وتحسين الأوضاع الاجتماعية في ظل مجالس شعبية قامت على التزوير؟

سيدي الرئيس،

كيف يمكن تحقيق الإنعاش الاقتصادي في غياب الديمقراطية إذ استولى أصحاب القرار والمافيا السياسية الاقتصادية على ثروات البلاد وعلى معظم نشاطات الاقتصاد الوطني؟ وهنا نذكر بنشاط شركات الاستيراد والتصدير ونشاط مافيا الرمال.

سيدي الرئيس،

لا يمكن أبداً لجبهة القوى الاشتراكية أن تساند مثل هذه المشاريع والقوانين التي يستحيل لها أن تنمي اقتصاد البلاد وتحسن أوضاع العباد، وشكراً.

الرئيس: شكراً للسيد مالك سعدالي، وأحيل الكلمة إلى السيد عباس مخاليف رئيس المجموعة البرلمانية لحزب جبهة التحرير الوطني.

السيد عباس مخاليف: شكراً السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

بداية اسمحوا لي سيدي الرئيس أن أتوجه بالشكر إلى الزملاء أعضاء لجنة المالية والإخوة إطارات وزارة المالية، على إنجاز هذا العمل الجاد.

بعد بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس،

وفيما يخص عملية الخوصصة فإن كل برامج الحكومات المتعاقبة للسنوات الأخيرة تناولت هذا الموضوع، لكن -والى يومنا هذا مع الأسف- لم تتم أي عملية للخوصصة ماعدا عمليات التنازل لصالح العمال.

إن فشل الحكومات المتتالية في جلب الاستثمارات وفي الخوصصة أفقد السلطات العمومية ما بقي لها من مصداقية، فأصبحت عاجزة عن تحقيق الإنعاش الاقتصادي الموعود به.

وفيما يتعلق بالأوضاع الاجتماعية، ترى جبهة القوى الاشتراكية أن الأوضاع الاجتماعية ازدادت سوءاً مع مرور السنين خصوصاً بعد انخفاض أسعار النفط ودخول البلاد في حرب أهلية وإبرام اتفاقيات مع صندوق النقد الدولي. إذ ارتفعت نسبة البطالة لتتعدى 32٪ حسب المكتب الدولي للعمل ونسبة 43٪ حسب الإحصاء السكاني لسنة 1998، لاسيما بعد تسريح العمال وغلق المؤسسات الاقتصادية، الأمر الذي أدى إلى إفقار شرائح واسعة من السكان حيث أصبح يعيش 50٪ منهم في الفقر.

كما تفاقمت ظاهرة الإقصاء الاجتماعي إذ تعيش فئات واسعة حالة بأس وبطالة، مما أدى إلى حدوث اضطرابات اجتماعية وحوادث مؤلمة أدت إلى سقوط أرواح بشرية في عدد كبير من الولايات، وتخریب منشآت اقتصادية وإدارية.

وقد أدت البطالة والفقر والتهميش إلى تفشي الآفات الاجتماعية كالدعارة التي لم يعد بالإمكان إخفاؤها بعد أن مست كل ولايات الوطن، بل أصبحت تزحف نحو الأرياف نتيجة الفقر (الميزيرية) وهذا كله أمام أعين السلطات العمومية، وهل يمكن أن نخفي انتشار المخدرات التي طالت المؤسسات العمومية؟ وهل يمكن إخفاء ظاهرة الانتحار؟ وهل يمكن أن نخفي انتشار شبكات الإجرام وتوسعها؟

ضف إلى هذا كله نسجل انتشار الأمراض وتدني صحة

السادة الوزراء،

زميلاتي. زملائي النواب،

الإخوة إدارات الدولة،

السيدات والسادة نساء ورجال الإعلام.

إننا اليوم بصدد مناقشة آخر مشروع قانون مالية للفترة التشريعية الرابعة التي أوشكت على الانقضاء، وبهذه المناسبة اسمحو لي أن أشيد باسم المجموعة البرلمانية لحزب جبهة التحرير الوطني، بالتجربة الرائدة لهذا المجلس الموقر، في مجال تكريس الديمقراطية وترسيخ التعددية والتمرن على سماع الرأي والرأي المخالف ومقارعة الحجة بالحجة.

إن آراء كل التشكيلات السياسية على اختلاف مناهلها ومشاربها ترمي إلى هدف واحد هو خدمة الجزائر والجزائر لا غير، ولما كانت النوايا حسنة والجهود مخلصه فقد أسقطت أحزابنا السياسية كل الرهانات ونجحت في تشكيل ائتلاف حكومي قاد الجزائر رغم الصعاب والمحن، وهي تجربة تستحق التقدير والتمثين والتشجيع، والشكر للشعب الجزائري الذي منحنا هذا الشرف لنكون من رواد أول تجربة تعددية ديمقراطية في النظام السياسي للدولة الجزائرية.

السيد الرئيس،

سنسأل غدا جميعا عما فعلناه وما تركناه من مختلف النصوص القانونية والبرامج وكل أنواع الملفات التي عرضت علينا، وهي كما تعلمون تسير أمة وتحكمها اليوم وقد تمتد للقرون القادمة. ولهذا أيتها السيدات أيها السادة فإنه محكوم علينا أن نستعد للجواب سواء أ كنا أحياء أم أمواتا.

وعلى هذا يتحتم علينا أن ننبذ تشتيت الصفوف والجهود وتعطيل العمل، وعلى كل واحد منا أينما تخندق سياسيا أو إيديولوجيا، وأينما كان موقعه سواء في المعارضة أو السلطة، أن يتطلع مع الآخرين إلى سلوكات جديدة في العمل تلتقي في محطة واحدة هي الجزائر أولا والجزائر ثانيا والجزائر دائما وأبدا.

السيد الرئيس،

تشكل مناقشة مشروع قانون المالية الإطار الأمثل والمناسبة الملائمة لمناقشة ومعالجة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للبلاد والوقوف على سلامة وصحة أحوالنا المالية من حيث التوازنات المالية الكبرى ونجاح الإصلاحات الهيكلية ومعرفة المؤشرات والمعطيات الاقتصادية والاجتماعية الأساسية، كمعرفة نسبة النمو الاقتصادي وسعر الصرف ونسبة الفائدة والسعر المرجعي للبرميل ونسبة التضخم ونسبة الخصم ونسبة ميزانية التجهيز، ومدى توفير مناصب الشغل.

وبعد قراءة متأنية لمشروع قانون المالية للسنة المقبلة 2002 نؤكد بعض التدابير التي تضمنها هذا المشروع، والتي سيكون لها انعكاس إيجابي على المواطن خاصة، وهو ما يتعلق بتخفيض نسبة الدفع الجزافي ورسوم التسجيل المطبقة على الشركات، وهيكله مجمل رسوم التسجيل في مجال المعاملات العقارية في اتجاه التخفيض، والتخفيض المسجل لعملية الإيجار لفائدة الطلاب، وإبعاد مختلف أنواع الخميرة من الرسم الإضافي المؤقت، وتسوية وضعية الأملاك التي تحوزها المؤسسات الاقتصادية العمومية المنحلة بغرض الانتفاع فقط والمتنازل عنها لفائدة الأجراء، وتصفية ديون المؤسسات العمومية المحلية، وتحصيل الديون التي لم تتم تسويتها بعد إقفال التصفيات بواسطة إيرادات أملاك الدولة.

وإذ تثنى المجموعة البرلمانية لحزب جبهة التحرير الوطني إجراءات تعزيز مكافحة الغش والتهرب من الجباية وكذا التملك عن طريق الإيجار والتنازل عن السكن الاجتماعي. فهي تدعو أيضا إلى إعادة النظر في بعض التدابير الواردة في المشروع كالرسم على الفضلات المنزلية الذي يسوي بين جميع الحرفيين والمهنيين والصناعيين كما يسوي بين المناطق الحضرية والريفية.

السيد الرئيس،

إن مجمل التدابير والإجراءات الواردة في مشروع قانون

وروافد عديدة غايتها جميعا ترقية الإنسان، سواء عبر السعي إلى تحسين مستوى صحته أو عبر استحداث آليات عقلانية لتوفير الشغل خاصة للشباب وفي مقدمتهم الشباب الجامعي، أو عبر إحداث ميكانزمات فعالة لإنجاز وتوزيع السكن خاصة السكن ذي الطابع الاجتماعي.

وبهذه المناسبة نعبر عن ارتياحنا لتسجيل برنامج الحكومة إنجاز خمسين ألف سكن، خمسة وثلاثون ألف سكن منها تدخل في إطار البيع عن طريق الإيجار وخمسة عشر ألف سكن هي سكنات اجتماعية.

ولايفوتنا هنا أن نشمّن قرار الحكومة بالعودة إلى صيغة بيع المساكن ذات الطابع الاجتماعي خاصة للفتات المحرومة أو ذات الدخل المحدود.

غير أنه لا بد أن ننبه من هذا المنبر بالذات وبصفتنا ممثلين للشعب الجزائري إلى وجوب التحري والتدقيق في الإجراءات التطبيقية اللاحقة فيما يتعلق بعمليات البيع لصالح المواطنين. فمن غير المنطقي أن يتم بيع مساكن في أماكن حضرية لا سيما في المدن الكبرى بنفس القيمة التي تباع بها مساكن مماثلة في المناطق الريفية والمناطق الجبلية أو المناطق الصحراوية خاصة في أقصى الحدود وهي مناطق كما تعرفون تتميز بتدني مستوى معيشة المواطن فيها.

سيدي الرئيس، إن إحدى مسببات التوتر الاجتماعي والتفاوت الطبقي الذي مافتىء حزب جبهة التحرير الوطني يسعى إلى تداركه هي مشكلة التشغيل، وإذ نشي على الميكانزمات التي تؤدي إلى استحداث مؤسسات صغيرة ومتوسطة، وتشجيع الاستثمار الوطني والأجنبي في شتى القطاعات سواء في الفلاحة أو الري أو الصيد البحري فإننا نأمل أن تؤدي هذه الميكانزمات إلى تفعيل كل ما من شأنه المساهمة في إحداث مناصب جديدة في سوق العمل في شتى التخصصات والقطاعات.

المالية ترمي إلى إنعاش الاقتصاد الوطني وتشجيع الاستثمار ومكافحة الغش الجبائي، كما تهدف إلى مواصلة إنجاز المشاريع الجارية ومتابعة إنجاز برنامج الإنعاش الاقتصادي وهذا بتكريس آليات اقتصاد السوق والتكيف والاندماج في النسيج الاقتصادي العالمي الجديد ارتكازا على الإصلاح الجمركي والجبائي وتشجيعا للاستثمار وترقيته.

إن برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة ما بين 2001 و2004 الذي شرعت فيه الحكومة بمبادرة من السيد رئيس الجمهورية ليجد السند الكامل والدعم اللازم من مجموعة برلمانية، ونحن نعتبره أحد الأجوبة المقنعة المقدمة استجابة لتطلعات المجتمع ولحاجيات الاقتصاد في ظرف حيث تتفاوت الفرص والإمكانيات من أجل تجسيد طموحاتنا.

ذلك أن ما يحتويه هذا البرنامج كفيل بتحريك دواليب الآلة الاقتصادية وتوفير الشغل ورفع القدرة الشرائية للمواطن، والنهوض بالإنتاج الوطني من خلال رفع الطلب على السلع والخدمات ومن ثمة توفير الظروف الملائمة لدفع عجلة التنمية.

إن الإصلاحات الكبرى في منظورنا تتلخص في إصلاح القطاع الاقتصادي العام، وتنويع وتحديث القطاع المالي والمصرفي، وتنمية قطاع الطاقة والمناجم في إطار سياسة تشجيع الاستثمارات وترقية الشراكة وتوفير التشغيل وتنفيذ استراتيجية التنمية الفلاحية القائمة على توضيح وضع العقار الفلاحي واستصلاح الأراضي من خلال تطبيق نظام الامتياز ومضاعفة تعبئة الموارد المائية وتحسين تسييرها.

إننا في المجموعة البرلمانية لحزب جبهة التحرير الوطني الذي يولي عناية قصوى للجانب الاجتماعي، نشمّن الإجراءات المتخذة لصالح المواطنين والمواطنات سواء تلك الواردة في مشروع هذا القانون أو تلك التي تضمنها برنامج الإنعاش الاقتصادي، والتي تصب في أهداف

الأهداف المتوخاة منه، فإنها تثنى هذه الزيارات وتتمنى أن تعم مختلف ولايات الوطن الأخرى، وتحيي المجموعة البرلمانية لحزب جبهة التحرير الوطني بهذه المناسبة الملتقى الجهوي لولاية الشرق الجزائري الذي جرى تحت إشراف السيد رئيس الحكومة بحضور أعضاء من البرلمان وبعض المنتخبين المحليين والذي قدمت فيه عروض مكنت المشاركين فيه من الاطلاع على واقع التنمية في هذا الجزء من الوطن، وكان فضاء جديدا لارادة التعامل والتكامل بين السلطتين التشريعية والتنفيذية.

سيدي الرئيس، إننا في المجموعة البرلمانية لحزب جبهة التحرير الوطني المؤمنون بالمغرب العربي فكرة وشعوبا لنجدد مرة أخرى تشبثنا بدعم التعاون المتعدد الأشكال بين بلداننا لما فيه خير ومصالحة شعوب المنطقة، خاصة في هذه الظروف التي تتميز ببروز تكتلات في أكثر من جهة وأكثر من قارة.

وفي الوقت حيث تستعد الجزائر لإبرام اتفاقيات شراكة مع الاتحاد الأوروبي، وتستعد للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، تدعو المجموعة البرلمانية لحزب جبهة التحرير الوطني تدعو كافة المؤسسات الاقتصادية الجزائرية عمومية أو خاصة أن تكون في مستوى التحديات المستقبلية من أجل تكريس اقتصاد جزائري تنافسي، كما تدعو انطلاقا من مرتكزات حزب جبهة التحرير الوطني المتطلع إلى رسم سياسة دولية متكافئة وعادلة بين جميع دول المعمورة، وتناشد كل الطاقات الوطنية إلى التفتن واليقظة إزاء المرحلة المقبلة، آخذة بعين الاعتبار أحداث 11 سبتمبر الماضي، حيث أن انعكاسات هذه الأحداث ستطبع العلاقات الدولية بطابع خاص وستكون لها تأثيراتها السياسية والاقتصادية والتجارية والاجتماعية والثقافية والأمنية على العالم أجمع، وعليه فإن المجموعة الوطنية مدعوة لمواجهة الانعكاسات السلبية التي ستطرأ على بلادنا نتيجة هذه الأحداث.

سيدي الرئيس، لايفوتنا بهذه المناسبة ونحن نستعد

إن تشجيع الاستثمار المنتج غير الطفيلي وإزالة مختلف القيود والعراقيل الجمركية والإدارية كفيلا باحداث آية جديدة في هذا المجال، ومن شأن ذلك أن يزيل الغبن الذي تعانيه آلاف العائلات الجزائرية.. إن البطالة ستبقى عامل توتر اجتماعي مستقبلا إن لم تكن هناك صرامة وفعالية وعدالة في معالجة آثارها السلبية الآخذة في التصاعد.

وبالمناسبة يبدي نواب مجموعتنا البرلمانية ارتياحهم للقاء الأخير بين الحكومة والاتحاد العام للعمال الجزائريين ولما تمخض عنه من نتائج إيجابية تعلق بالسعي إلى تحسين القدرة الشرائية للعمال والتكفل بمشاكلهم، كما نشتم القرار القاضي بدفع الأجور المتأخرة لأكثر من 40 ألف عامل.

سيدي الرئيس، سيظل مبدأ العدالة الاجتماعية مطلبنا القائم وهدفنا الدائم، والذي يجب أن يشمل كل برنامج أو مخطط تنموي من أجل تحسين وترقية المستوى المعيشي لكافة شرائح المجتمع، هذه الشرائح التي تعد محور انشغالنا ماضيا وحاضرا ومستقبلا.

وعلى مشروع قانون المالية أن يستوفي مجموعة من الميكانيزمات التي تعكس التنفيذ الفعلي والصحيح لبرنامج الإنعاش الاقتصادي باعتباره الآلة التي تنجز الأهداف التي سطرها هذا البرنامج من أجل الوصول إلى الإحاطة الشاملة بمشاكل المواطنين وتوفير الرعاية الكاملة للذين يعانون تدنيا رهيبا في مستواهم المعيشي من جراء الفقر المدقع الذي طال في السنوات الأخيرة كثيرا منهم.

واذ ترى المجموعة البرلمانية لحزب جبهة التحرير الوطني في زيارات السيد رئيس الحكومة لمختلف مناطق الوطن فرصة لمعايشة واقع البلاد والعباد ومتابعة مختلف مشاريع التنمية وفي مقدمتها برنامج الإنعاش الاقتصادي، واتباع هذا البرنامج مجموعة من الآليات والميكانيزمات الدقيقة حتى لا ينحرف عن مساره ويخدم

عشرية كاملة كاد أن يأتي فيها على الأخضر واليابس لولا المخلصين من أبناء هذا الوطن العزيز الذين ظلوا يقاومون من أجل أن تبقى الجزائر شامخة، ومن هذا المنبر الشعبي نقف وقفة إجلال وإكبار لأولئك الرجال، رجال الأمن وكل أفراد قواتنا المسلحة (الجيش الوطني الشعبي) الوريث الشرعي لمبادئ ثورة أول نوفمبر الخالدة، ونحن في رحاب ذكراها السابعة والأربعين، فكان النصر للدولة الجزائرية والاستمرار لمؤسساتها الدستورية.

وعلى صعيد آخر نحذر من اتخاذ العمليات الإرهابية الأخيرة التي تعرضت لها الولايات المتحدة الأمريكية ذريعة لسفك دماء الأبرياء، وننبه إلى وجوب عدم الخلط بين الأعمال الإجرامية الإرهابية التي تقوم بها الجماعات الضالة وبين الدين الإسلامي الحنيف، دين التسامح والأخوة والمحبة والوئام والسلام بين أبناء البشرية جمعاء.

سيدي الرئيس، ستظل المجموعة البرلمانية لحزب جبهة التحرير الوطني وفيه في دفاعها عن المبادئ التي آمن بها مناضلوها وهي تسجل بهذا الخصوص أن حل القضية الفلسطينية لن يتم إلا عبر حل شامل وعادل لها أساسه إقامة دولة فلسطينية كاملة السيادة. كما تدعو المجموعة البرلمانية المجتمع الدولي إلى رفع الحصار الجائر المفروض على الشعب العراقي الشقيق، وتدين جميع محاولات الابتزاز والحصار اللذين تتعرض لهما الجماهيرية الليبية الشقيقة، وبشأن الصحراء الغربية تلح مجموعتنا البرلمانية على أن حل هذه القضية يمر بتبني القرارات الدولية للوائح وقرارات منظمة الوحدة الإفريقية.

سيدي الرئيس، أيتها الزميلات، أيها الزملاء،

لقد حاولنا في المجموعة البرلمانية لحزب جبهة التحرير الوطني منذ أن ضمتنا هذه البناية وهذه القاعة بالذات أن نكون قوة جمع وتآلف بين كافة القوى السياسية الممثلة داخل هذا المجلس التعددي الموقر، ويشهد الله أننا لم نتوان لحظة واحدة في أن نكون في مستوى الثقة التي وضعها فينا شعبنا في استحقاق الخامس جوان من سنة

للاحتفال -بعد أيام قليلة- بذكرى عيد ثورة أول نوفمبر الخالدة، أن نتوجه بتحيةة إكبار وتقدير إلى المجاهدين صانعي ثورة التحرير وإلى الشعب الجزائري المحتضن هذه الثورة ونهنته على هذا الحدث الهام الذي كان نقطة تحول كبير، ليس في بلادنا فقط بل في أجزاء أخرى من المغرب العربي وإفريقيا والعالم، وندعو شعبنا بهذه المناسبة أن يأخذ العبر والدروس من ثورة أول نوفمبر الخالدة التي استطاعت توحيد الشعب الجزائري وصهره في بوتقة واحدة من أجل هدف واحد ونبيل وهو الاستقلال.

إن أرواح الشهداء ودماءهم الزكية وعهدهم يجب أن تحضرنا جميعا اليوم لنوحد الجهود من أجل تجاوز الخلافات وحرص الصفوف من جديد؛ لنعيد للجزائر مجدها ولنرسم لها مستقبلا زاهرا بين الأمم الأخرى.

سيدي الرئيس، إننا في المجموعة البرلمانية لحزب جبهة التحرير الوطني لنتوجه جميعا إلى ضمائركم وعقولكم لنبدأ مرحلة جديدة تعيد الأمل لجميع أبناء شعبنا، فمن أبعد نقطة حدودية في تلمسان إلى أقصى نقطة في ولاية تبسة ومن تيزي وزوز إلى تمنراست نناشدكم اليوم أكثر من أي وقت مضى لنمضي في تكريس دعائم الوحدة الوطنية لنؤمنها من أي تفكك.

وعلى صعيد آخر سيظل سعينا، السيد الرئيس، متوصلا لتحقيق الأهداف النبيلة التي جاءت بها سياسة الوئام المدني وصولا إلى مصالحة وطنية شاملة لفائدة الشعب والوطن، غير أن هذا الجهد لا يجب أن يحول دون إرادتنا في مواصلة التصدي دون هوادة لآلة الإرهاب الهمجى، والعمل من أجل القضاء على كافة أسبابه وإزالة آثاره السلبية على التماسك الاجتماعي والتلاحم الوطني وعلى رقي الوطن.

إن شعب الجزائر الذي اكتوى بنار الإرهاب دفع ثمنا باهظا للوحشية الإرهابية يعي أكثر من غيره بألا لون ولا حدود للإرهاب الذي ظل يزرع الدمار في كل مكان طيلة

الاستجابة للحاجات الاقتصادية والاجتماعية للبلد. ولكن قبل هذا، يجب القول إن الإنعاش الاقتصادي والنمو الدائم يتطلبان جملة من الشروط الأساسية الضامنة لتجديد كل الطاقات الوطنية على أساس برنامج اقتصادي شامل ومنسجم.

والواقع أن عناصر التحليل المرتبطة بقوانين المالية وبالبرنامج الثلاثي للإنعاش تدفع إلى الاعتقاد بأن برنامج الوثبة الاقتصادية يعتمد فقط على ميزانية التجهيز.

واليوم سيدي الرئيس، ينتظر الرأي العام والمتعاملون الاقتصاديون والاجتماعيون أن تحقق الأموال المخصصة للتجهيز للإنعاش الاقتصادي الوطني وأن يتحقق رقي اجتماعي طال انتظاره.

لكن سيدي الرئيس، ومن باب النزاهة علينا الاعتراف بوجود تصرفات تجعل المجموعة الوطنية تعتقد أن الميزانية وقوانين المالية من طبيعتهما إيجاد الحلول لكل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية للبلاد.

من المؤسف سيدي الرئيس أن نلاحظ اليوم بأن الجميع ينتظر تحفيزات وتسهيلات، وامتيازات من خلال أحكام قانون المالية وميزانية الدولة، ومن المؤسف أكثر ألا ينظر للرقى الاجتماعي على أنه نتيجة منطقية للنجاحة الاقتصادية والعمل والجهد الإنتاجي، وفي الواقع أصبح الجميع يعتقد أن هذا الرقى الاجتماعي يتحقق بقرار من الحكومة !

إن التجمع الوطني الديمقراطي يلح على الابتعاد عن الذهنيات المتمسكة بمفهوم الدولة المانحة أو الحلول السهلة التي تعتمد على مداخيل البترول؛ لأن مثل هذه التصرفات أو الذهنيات هي التي أوصلتنا إلى الأزمة الراهنة.

ألا ترون أنه أضحي من الضروري التوضيح للرأي العام ولمراكز التسيير مكانة ودور ميزانية الدولة والأموال

1997، وسيبقى هذا رأينا إلى أن تنتهي عهدتنا هذه، أملين أن نكون قد وفقنا في تحقيق كثير من المطالب والطموحات لصالح شعبنا، وجسدنا ذلك في ترسانة من القوانين لصالح هذا الوطن والشعب، ولفائدة الديمقراطية الفتية في هذا البلد العزيز، وكنا نؤمن دائما بعبقرية الشعب الجزائري وقدرته على تجاوز هذا الظرف العصيب من حياته، وسيعرف كيف ينتصر على الصعاب مثلما انتصر بالأمس على أعداء الوطن.

عاشت الجزائر، والمجد والخلود لشهدائنا الأبرار، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته. وشكرا على كرم الإصغاء، وشكرا السيد الرئيس.

الرئيس: شكرا للسيد عباس مخاليف رئيس المجموعة البرلمانية لحزب جبهة التحرير الوطني، وأحيل الكلمة الآن إلى السيد نور الدين طرباف رئيس المجموعة البرلمانية لحزب التجمع الوطني الديمقراطي.

السيد نور الدين طرباف، رئيس المجموعة البرلمانية لحزب التجمع الوطني الديمقراطي:

شكرا سيدي الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني المحترم،

معالي وزير المالية،

معالي الوزراء،

السيدات والسادة إدارات القطاعات الوزارية المختلفة،

الأسرة الإعلامية،

زميلاتي، زملائي النواب،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

سيدي الرئيس،

جاء قانون المالية لسنة 2002 لتجسيد تعهد الحكومة بالتكفل الحقيقي بجملة من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية.

صحيح أن التحدي الذي يواجه الجزائر منذ سنوات عديدة هو الإنعاش الاقتصادي وتحقيق نمو اقتصادي يضمن

سيدي الرئيس،

إن مشروع قانون المالية لسنة 2002 يندرج ضمن تطلع لتحقيق إنعاش اقتصادي حقيقي، وإن التجمع الوطني الديمقراطي يقدر ويساند المجهودات المبذولة من خلال ميزانية التجهيز، لكن هذا الجهد لا يجب أن يبعدها عن انتهاج الصرامة والتحكم في النفقات، وإنما نلح على ضرورة السهر على حسن اختيار مشاريع التجهيز التي تستجيب للحاجات الملحة، ونلح على التحكم الفعلي في آجال الإنجاز والأموال المخصصة، كما نلح على مراقبة استهلاك التخصيصات المالية ومعاينة كل التصرفات التي من شأنها الانحراف عن الأهداف المحددة.

لكن -إضافة إلى هذه الشروط التي من شأنها تحقيق المردودية- يجب مراعاة إعطاء المشاريع لمؤسسات مؤهلة، ليس بسبب التزامها بالأسعار التنافسية فقط، بل بالنظر إلى القدرة على الإنجاز الجيد والتحكم في كل المعطيات التقنية.

إن مؤسسات وشركات الأشغال والبناء وإنجاز المنشآت من شأنها أن تستفيد من الأموال المخصصة للتجهيز، وتساهم في امتصاص البطالة بخلق مناصب شغل معتبرة، وفي هذا المجال ننبه إلى طريقة التسيير التي يجب أن تخضع إلى القواعد الاقتصادية للتسيير والمحافظة على التوازن والاستقرار بفضل الجهد الإنتاجي والنتائج المحققة على أن تطبق القواعد التجارية على كل المؤسسات العمومية والخاصة.

كما ننبه المسؤولين الإداريين إلى ضرورة دفع مستحقات المؤسسات وتقليص الإجراءات البيروقراطية لتفادي إفلاسها.

سيدي الرئيس،

إن ميزانية التسيير البالغة (1040 مليارات) تأخذ أبعادا مقلقة جدا فنحن نأخذ بعين الاعتبار أن معظم المداخل تأتي من صادرات المحروقات (905 مليار دينار جزائري من الجباية البترولية مقارنة بالمداخل الاجمالية 1443

العمومية؟ لقد حان الوقت لكي توضح الدولة دورها ومجالات تدخلها.. الدولة كقوة عمومية نعم، الدولة الموزعة والمانحة لا! الدولة المنظمة والواضعة لنظام تحفيزي وإجراءات تشجيعية وتسهيلات من خلال إجراءات جبائية وشبه جبائية نعم، الدولة التي تنجز عوض المؤسسات والدولة التي تنفق أموال الأمة على جهات ينتظر منها خلق الثروات وتدعيم الخزينة، لا!

سيدي الرئيس، في سنة 1986 عندما شهدت الجزائر انهيار توازنها الداخلية والخارجية تحت وطأة الصدمة البترولية، كان مصدر مداخيلها أساسا من صادرات المحروقات التي كانت تشكل حوالي 97٪ من مجمل الصادرات.

واليوم بعد مرور 15 سنة، وبعد صدمة موسم 98/97 الأكثر حدة والتي هددت التوازنات الكبرى والاستقرار المالي، نلاحظ أننا نواجه نفس المخاطر. لقد حان الوقت للابتعاد عن الحلول الظرفية السطحية بل الوهمية.

إن الاقتصاد الجزائري يواجه مشاكل هيكلية تتطلب حولا هيكلية، لقد كنا نقول دوما: إن لدينا قاعدة صناعية قادرة على أن تضمن الإقلاع الاقتصادي والتنمية الدائمة وكنا نقول دوما بضرورة تطوير الفلاحة، ولكن إلى يومنا هذا لم تستغل هذه القاعدة الصناعية حتى تجاوزها التقدم التكنولوجي وأصبحت غير قادرة على ضمان توازنها وبقائها، رغم أنها أنجزت على حساب الخزينة العمومية.

أين الإنتاج الفلاحي الذي كان ينتظر منه تقليص تكاليف الفاتورة الغذائية؟ أين هو الإصلاح البنكي وتقويم البنوك العمومية؟

لهذه التساؤلات إجابة واحدة هي مواصلة الإصلاحات الهيكلية الشجاعة المتحكم فيها، والتي تراعي البعد الاقتصادي والاجتماعي.

نسبة تضخم ضعيفة تبقى نسب الفوائد على القروض البنكية مرتفعة جدا، أي نسبة 8٪ و 10٪، لذا نطالب بإعادة النظر فيها في اتجاه تخفيضها.

سيدي الرئيس،

كل هذه الملاحظات والتحليل تدفع بنا إلى جوهر معضلة الإنعاش الاقتصادي التي نراها في مدى استعدادنا لمواصلة ادخال الإصلاحات الهيكلية الشجاعة ولاسيما خصوصية المؤسسات العمومية والأراضي الفلاحية.

وفي الخلاصة:

جاء مشروع قانون المالية لسنة 2002 بتخصيصات مالية إضافية معتبرة من شأنها دعم القطاع العام وتقوية المنشآت القاعدية وخلق ظروف هائلة للإنعاش الاقتصادي الوطني ومع هذا فإننا نلح من جديد على ضرورة حسن استعمال الموارد المالية المخصصة لصالح المجموعة الوطنية، قصد التجند أكثر من أجل إنجاح برنامج الإنعاش الذي إن تحقق سيضمن للجزائر مكانها في الاقتصاد العالمي، علما بأننا على أبواب الانقسام إلى فضاءات اقتصادية لها قواعد صارمة جدا وتتطلب الاستعداد بمؤسسات فعالة وتنافسية تضمن للاقتصاد الوطني فوائد أكثر وتبعده عن المخاطر، وشكرا السيد الرئيس.

الرئيس: شكرا للسيد نور الدين طرباق رئيس المجموعة البرلمانية لحزب التجمع الوطني الديمقراطي، وأحيل الكلمة إلى السيد عبد الكريم دحمان رئيس المجموعة البرلمانية لحركة مجتمع السلم.

السيد عبد الكريم دحمان رئيس المجموعة البرلمانية

لحركة مجتمع السلم:

شكرا سيدي الرئيس،

بسم الله الرحمن الرحيم.

سيدي الرئيس والزملاء،

مليارا، أي بنسبة 63٪) إن هذه الوضعية تستوقفنا من أجل التحكم في نفقات التسيير.

سيدي الرئيس،

صحيح أن مشروع قانون المالية لسنة 2002 أدرج إجراءات لعصنة الجباية ومحاربة الغش الجبائي، ولكن يجب مراعاة حقيقة بعض المؤسسات العمومية أو الشركات غير القادرة على دفع أجور العمال فكيف يمكنها دفع المستحقات الجبائية؟ هذا بالمقارنة مع الشركات والمؤسسات الخاصة التي تستفيد من امتيازات وتخفيضات مرتبطة بالعمليات الاستثمارية.

وهذا ما يجرننا إلى القول بأن الاقتصاد الجزائري يعاني ضعفا كبيرا في القيم المضافة للمؤسسات، ونفس الشيء بالنسبة للمستحقات الجبائية.

إن الرسوم الجديدة الواردة في هذا المشروع بإمكانها أن تساهم في بعض العمليات ذات الأولوية ولكن المشكل الآن أن كل الدول -في إطار اقتصاد السوق- تشترك القطاع الخاص في إنجاز المنشآت القاعدية (الطرق والماء والكهرباء) وذلك بفضل نمط الامتياز، ونقصد هنا أنه حان الوقت لأخذ هذا الاتجاه.

سيدي الرئيس، إن تحليل الوضعية الاقتصادية والمالية يجعلنا نقول: لقد حققنا الآن استقرارا ماليا ورصيда معتبرا على مستوى الخزينة العمومية.

صحيح، أننا انتهجنا في مرحلة تطهير الاقتصاد الوطني سياسة نقدية صارمة، لكن الآن وقد تحقق الاستقرار الاقتصادي الكلي وما نلاحظه من الانخفاض الهام والسريع لنسبة التضخم، فإن التجمع الوطني الديمقراطي يلح على ضرورة التنسيق بين السياسة النقدية وسياسة القروض ثم السياسة المالية والجبائية.

ونقول في هذا الصدد: إن نسب الفوائد تبقى مرتفعة وتبقى عائقا في وجه الاستثمار، ففي الوقت الذي نسجل

والمستنكرة على مركز التجارة العالمي بنيويورك، حيث صار هذا الحدث مهيمنا على كل شيء، وصرنا نذكر تبعاته ومؤثراته حتى على الجوانب التي لم تتأثر بالحدث أو كانت بعيدة عنه، بل كاد الأمر يتحول إلى (موضة) تبرر بها قضايا كثيرة تمس حتى سيادة الدول وأمن الشعوب ووحدة الأوطان.

ونحن في الجزائر هذه الأيام نطنب الكلام في مؤثرات حوادث 11 سبتمبر الماضي، وهذا ربما انسياقا وراء (الموضة) الإعلامية، وننسى أن الأسباب الأكثر تأثيرا في واقعنا هي نفسها التي صنعناها بأيدينا ظلما لأنفسنا وظلما لوطننا بل ولأجيالنا القادمة، فوجد أعداء الوطن اهتراء في جسدنا فراحوا يصوبون سهامهم نحو هويتنا ووحدتنا، كما وجدوا رداءة في الأداء جعلتهم يتخذون كل الذرائع ليفرضوا هيمنتهم التكنولوجية والاقتصادية والثقافية.

سيدي الرئيس، دخلت الإصلاحات الاقتصادية مرحلتها الثانية أو جيلها الثاني، وإن الشق الخاص بالإصلاح الهيكلي أصعب وأطول، لكن النتائج ما تزال بطيئة جدا ناهيك عن التراجع أو التناقضات التي تعترى العملية أحيانا.

يجب علينا أن نثمن الترتيبات الإيجابية التي جاءت بها الحكومة مشكورة، إلا أن هذه الترتيبات لا تعدو أن تكون تصحيحا أو ترقيعا لا يمكنه أن يحسن الوضع خاصة وأن أمهات القضايا ما تزال متروكة في مهب رياح التردد والتنازع على السلطة.

كيف لا، سيدي الرئيس، والقانون الناظم لقوانين المالية منذ أن دخلنا هذا المجلس المحترم والموقر، ما يزال بمرجعية قانون سنة 1984، الذي تجاوزته الأحداث، رغم تنصيب الدستور على ضرورة تحوله إلى قانون عضوي.

كيف لا، سيدي الرئيس، ونحن ما نزال في مرحلة التيه والبحث والتنقيب عن الدستور الذي نريده والدولة التي

السادة الوزراء،

أيها الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

هذه خامس مرة يناقش فيها هذا المجلس الشعبي الوطني التعددي مشروع قانون المالية السنوي، والوضع العام ينبىء بتطورات لا سابق عهد لنا بها: معالم خريطة سياسية تتشكل بشكل قسري، مؤشرات حرب معلومة من طراز جديد على غرار عولمة الاقتصاد وعولمة الإعلام بل عولمة الإجرام والإرهاب، وهي مؤشرات الدخول في خريطة جيوسياسية تختلف عما كان في القرن العشرين، من أهم معالمها الهيمنة الواضحة والتدخل السافر في حياة الشعوب، خصوصا الشعوب الإسلامية، وكأن قيمة الحوار غابت وحل محلها صراع تلوح نذره في الآفاق.

يحدث هذا سيدي الرئيس، والجزائر في العالم ما تزال تعيش ارتجاجات اجتماعية، وأوضاعها تنبئ بالخطر على مستقبل البلاد مادامنا نسجل عجزا مقلقا في كيفية التعامل مع الأزمات والقدرة على بناء حوار وطني حقيقي يستوعب كل الآم وآمال الجماهير حتى صرنا في بعض الأحيان نشك في القدرة على سماع المواطنين لنبقي فيهم بصيص أمل بدلا من أن يسقطوا في شباك أعداء الأمة والوطن.

سيدي الرئيس، نناقش اليوم مشروع قانون المالية في مرحلة ما بعد الإرهاب مرحلة الوئام الذي يحتاج إلى ترقية وإنعاش على غرار الإنعاش الاقتصادي والرقمي المالي، وعلى وقع التحضيرات القصرية للتوقيع على اتفاقية الشراكة الجزائرية الأوروبية ولا أقول (الأورو-متوسطة)، هذه الشراكة التي يجب أن تركز مبدأ تقاسم المخاطر والمنافع وتعطي الجزائر قدرة على نسج علاقات أخرى مع شركاء آخرين بعيدا عن كل تبعية يمكن أن ترهن سيادتنا.

سيدي الرئيس، نناقش اليوم مشروع قانون المالية والعالم يعيش زخما سياسيا وإعلاميا عقب الانفجارات المفجعة

تأجيل لقضايا تتطلب الحسم النهائي أو هروبا إلى الأمام من خلال صيغة انتقالية أخرى.

فكيف - والحال هذه - نستطيع أن نتفاوض من موقع قوة حول شروط التوقيع على عقد الشراكة الجزائرية الأوروبية؟! إننا نحتاج إلى حسم هذه القضايا بصورة تضيء المصداقية على موقف الدولة وتشد أزر المفاوضات الجزائري.

كيف لا، سيدي الرئيس، وقد زادت حدة التجاوزات في حقوق المواطنة وواجباتها والاعتداء عليها والتي حددها الدستور؟!

كيف لا سيدي الرئيس، وما يزال الإصلاح السياسي والإداري مجرد ترقيع وتهيئة سطحية، ولما يرقى بعد إلى منظومة آليات فعلية تكون جديرة بتكريس الشفافية والديمقراطية واحترام رأي وسيادة الشعب، أي إعادة بناء الثقة المهزوزة أو المفقودة أحيانا؟!

كيف لا، سيدي الرئيس، وإدارة الأزمة الدموية ما تزال حداثتها قائمة؟! وها هي الأزمة التي يراد لها أن تكون جهوية قد زاد لهيبها في ظل رداء التعاطي معها وأصبحت مضرب المثل لولا الحوار الأخير مع بعض ممثلي العروش الذي رغم غموضه والتعتيم عليه، فتح باب الأمل في الانفراج من جديد.

كيف لا، سيدي الرئيس، وما يزال التزوير (الحالي والقبلي) يشكل مشروعا سياسيا للفاشليين والمتسلطين على حد سواء؟! وقد تم السكوت على ملف برلماني وطويت صفحاته؛ ويتعلق بالتزوير، اهتز له الرأي العام الوطني وبلغ صده أرجاء من المعمورة، فهل يجد تعديل قانون الانتخابات نفس المصير؟

سيدي الرئيس، كيف يمكن أن نصل إلى التحسين والإصلاح في قانون المالية إذا بقيت كل هذه القضايا

ننشدها؟! هل قدر للشعب الجزائري أن يتيه كل هذا الوقت في هذه الكليات؟!

كيف يمكن الحديث عن الاستقرار وأول قوانين البلاد تشكو البداوة والترحال؟! يكاد دستور البلاد يلبس الجديد احتفاء بمقدم كل رئيس، فليذهب الاستقرار القانوني والدستوري إلى الجحيم ما دام مفروض على المجتمع برتمته أن يعيش في ظل المصالح الجديدة أو الاجتهادات الجديدة أو المسؤولين الجدد، عجباً للدستور في بلادنا يتغير أكثر مما تتغير القوانين العادية!

كيف لا، سيدي الرئيس، وما يزال مشروع تعديل القانون الأساسي للتوظيف العمومي مجمدا؟! وقس عليه قانون الأراضي الفلاحية وقانون الإجراءات المدنية وقانون الانتخابات الذي أوصت لجنة التحقيق بتعديله منعا للتزوير، وقوانين البلدية والولاية، والمنظومة الجبائية، وسياسة الأجور، وسياسة الصحة العمومية، والضمان الاجتماعي، والمنظومة المالية المحلية، والسياسة المصرفية وقوانين أخرى كان يجب أن تعدل أو تعد بمقتضى دستور 1996، لكن بعد ما يقارب ست (06) سنوات لا شيء تغير، كأني بالذين خططوا لتعديل الدستور ما كان يهمهم إعادة بناء الدولة بقدر ما اهتموا بتوفير ظروف دستورية وقانونية تمكن لهم استمرار أوضاع معينة على حساب الشعب وعلى حساب من يختاره الشعب، وما دام المأرب قد تحقق فالباقي لا يهم، مهما كانت التبعات.

كيف لا، سيدي الرئيس، ونحن نلوك الكلام صباح مساء عن ضرورة تقليص هيمنة ربع المحروقات، ولا نرى خطة في الواقع أو استراتيجية تنفذ حتى نستطيع تحقيق ذلك؟!

كيف لا، وما نزال نتردد دهرا في سياسة الخصوصية ومنظومة الاستثمار والسياسة الجمركية، ثم نحسم هذه القضايا بتسرع كبير عن طريق التشريع بالأوامر والبرلمان موجود؟! إن أكثر ما أخشاه هو أن تكون الأوامر مجرد

هذا المقام إلى أهمية الدور الذي ينبغي أن تقوم به الهيئة المكلفة بتسيير الشركات الكبرى والذي ينبغي أن يجسد في حصيلته الجباية العادية، ذلك أن هذه الشركات تمثل أحد أهم الأوعية الضريبية.

كما نشمن التدابير الجبائية التي جاءت مكتملة لجهود الحكومة الرامية إلى تخفيض درجة التلوث البيئي، وإن كان الأمر لا يجب أن يقتصر على الردع الضريبي فقط دون تطبيق فعلي لسياسة بيئية متكاملة.

وندعم كل إجراء من شأنه تسوية مشكل المؤسسات الاقتصادية العمومية المنحلة كمشكل العقار والديون، حتى تتمكن هذه المؤسسات الجديدة من تأدية دورها وتبعث التنافسية فيها من جديد.

أما فيما يخص صندوق الجنوب، سيدي الرئيس، فبقدر ما نبارك قرار رفع موارده إلى الضعف بقدر ما نهيب بالحكومة أن توظف اعتماداته في استثمارات استراتيجية تأخذ في الحسبان طبيعة الصحراء وتحدياتها وعدم تبديد الأموال في مشاريع هي من اختصاص برنامج التجهيز العادي، حتى لا يتحول صندوق الجنوب إلى قميص عثمان بالنسبة إلى سكان الصحراء.

وبخصوص برنامج الإنعاش، نشمن إنشاء صناديق لتسيير الاستثمارات العمومية حتى لا تتعطل بالإجراءات التقليدية لتسيير الميزانية، ولكن نحذر في الوقت نفسه من أن تتحول هذه الصناديق إلى ثلاجات للأموال المخصصة للإنعاش فتتباطأ وتيرة إنجاز المشاريع.

سيدي الرئيس، يبقى انشغالنا دائما في مدى إحساس الناس بهذه التحسينات، في حين يبقى المواطن هو الأصل والمعول عليه في تحقيق أهداف أية سياسة، فالجزائري مهما كانت الولاية التي يعيش فيها، سواء في الشمال أو الجنوب في الشرق أو الغرب، إن لم ير أثر هذه السياسات في حياته اليومية من خلال تنفيذ راشد للمشاريع وحوار دائم مع من يمثلون الدولة والإدارة ومع

حبيسة التردد والتنازع يقول الله تعالى: "إن الله لا يصلح عمل المفسدين".

إننا نستهلك طاقات الأمة التي أجدى بنا أن نوظفها في مواجهة عقبات جديدة ومشاريع جديدة في مراجعة وتصحيح وإعادة تصحيح ما تم عمله من قبل يقول تعالى: "كالتتي نقضت غزلها بعد قوة أنكاثا" كل هذا يجعلنا نتساءل إن كان عمل الهيئة التنفيذية يسير وفق استراتيجية معلومة الآجال ومرسومة الخطوات، أم أنها لا ترى إلا على مرأى البصر فقط؟

سيدي الرئيس، لم يخل المشروع الذي بين أيدينا من هذا الواقع المحرج، فبالقدر الذي نرجح فيه إعادة النظر في التنازل عن السكنات الاجتماعية مثلا بقدر ما يجب أن نسجل التراجع الذي حدث بين السنتين الفارطة والحالية.

فالمشروع يقترح زيادة دينار في وقود البنزين العادي والممتاز ويواصل تجاهله لإشكالية الفرق الكبير بين السعر المعتمد في البيع والسعر الحقيقي للمحروقات، فالى متى نهرب إلى الأمام ما دام سيأتي يوم لتطرح علينا هذه القضية بقوة؟ ثم كيف نفسر أنه في الوقت الذي نخفض فيه الرسوم على مواد أجنبية كالموز، نرفع سعر البنزين المستخرج من أراضينا والذي حقق لنا فائضا نحمد الله عليه اليوم؟!

ومع هذا سيدي الرئيس، فإننا نبارك سياسة تكيف وتحسين الرسوم المختلفة خاصة ما تعلق برسوم تأجير المباني الموجهة للسكن، ورسوم التسجيل وبعض وضعيات الرسم على القيمة المضافة، هذا التحسين الذي يجب أن يتواصل، وقد سررنا لموقف الحكومة من خلال وزير المالية باستعدادها لدراسة كل الاقتراحات التي يمكن أن تقدم إليها سواء من خلال الحوار أو من خلال تعديلات السادة النواب.

كما نشمن الإجراءات الهادفة إلى تشجيع المستثمرين الحقيقيين ومحاربة الغش والتهرب الجبائين، ونشير في

عازمون فعلا على تحقيق كل ذلك؟ والله يقول لنبيه صلى الله عليه وسلم "فإذا عزم فتوكل على الله، إن الله يحب المتوكلين" فإن كنا عازمين فعلا على تحقيق كل ذلك فلنتوكل على الله ولا نخون أنفسنا ولا نخون أمانة الشهداء ونحن على مقربة من تاريخ ذكراهم، ولا أمانة الله سبحانه وتعالى الذي قال: "ولا تفسدوا في الأرض بعد إصلاحها" و"قل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون" صدق الله العظيم.
شكرا سيدي الرئيس.

الرئيس: شكرا للسيد عبد الكريم دحمان رئيس المجموعة البرلمانية لحركة مجتمع السلم، وأحيل الكلمة الآن إلى السيد محمد ذويبي رئيس المجموعة البرلمانية لحركة النهضة.

السيد محمد ذويبي: شكرا سيدي الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.
السيد رئيس المجلس المحترم،
السادة الوزراء،
السيدات والسادة النواب،
السادة إدارات الدولة،
رجال الإعلام،
أيها الحضور الكريم،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

تأتي مناقشة مشروع الميزانية وقانون المالية لسنة 2002 ونحن نعيش ظرفا دوليا خاصا و متميزا بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 واستمرار انتفاضة الأقصى المبارك بدخولها العام الثاني، وفي جو داخلي يشوبه الإضطراب حيننا والهدوء المشوب بالترقب والحذر حيننا آخر، ونظرا إلى ما لهذه الظروف السياسية الخارجية والداخلية من انعكاسات هامة جدا وخطيرة علينا أن نكون أكثر تحملا للمسؤولية وأكثر حرصا على تماسكنا من أجل النهوض بأممتنا وشعبنا لمواجهة هذه التحديات التي لا تكاد تنتهي واحدة حتى تتبعها أخرى، وكسب رهانات المستقبل التي هي آمال الشرائح الواسعة من شعبنا.

المنتخبين الذين هم ممثلون ومفوضون لدى الدولة، لن يتحرك لنصرة أي مشروع، بل سيغرق في مستنقع اليأس وقد يتحول إلى معول عطالة أو دمار كما حدث في عدد من الولايات والبلديات التي تحولت الاحتجاجات فيها إلى تدمير وتخريب ووضع الحواجز المزيفة. فكل تنمية لا يستفيد منها المواطن مباشرة تجعله يتحول تلقائيا إلى (حاجز مزيف)، فهل كتب على الجزائر أن تعيش هذه المآسي وتحت وطأة هذا الهاجس المرعب؟

هذه المعاني سيدي الرئيس تدفعنا إلى القول إن المشكلة لا تكمن في سعر النفط ولا في سعر صرف الدينار بالنسبة إلى الدولار ولا في تداعيات انفجارات الثلاثاء الأسود في أمريكا بقدر ما هي في قلة مصداقية الدولة وضعف وكفاءة هياكلها وفي فساد إدارتها.

ليس السؤال الجوهرى سيدي الرئيس متى تتكسر الديمقراطية الحقيقية بعد أن يئس الناس من الديمقراطية الصورية؟ ولا متى تبلغ الإصلاحات السياسية مداها؟ ولا متى تصلح منظوماتنا الاقتصادية والتجارية والإدارية والمصرفية؟ ولا متى تتحسن القدرة الشرائية للمواطن الجزائري؟ ولا كيف يتحول المستثمر الوطني من تهريب أمواله لاستثمارها في الخارج إلى استثمارها في وطنه؟ ولا كيف نعيد إلى المواطن روحه الوطنية وحب الإسلام الحقيقي عبر منظومة تربوية لا تتنكر لهويتها أو شخصيتها؟

وليس السؤال الجوهرى، سيدي الرئيس، كيف نحقق الوثام مع التاريخ ومع الثورة ومع البناء الوطني ومع جميع أبناء الوطن وبين جميع الأجيال؟ ولا كيف يتوقف الصراع بين الأجيال، وبين الداخل والخارج؟ ولا كيف يتوقف مسلسل تصفية الحسابات؟
سيدي الرئيس،

ليس السؤال الجوهرى هل نحن قادرون على تحقيق كل ذلك؟

إن السؤال الجوهرى، سيدي الرئيس، هو: هل نحن

صندوق الأقصى لدعم الانتفاضة ومنها الجزائر التي كانت
دوما سباقة لمناصرة القضية الفلسطينية.

سيدي الرئيس، أيتها السيدات، أيها السادة،
أما على الصعيد الداخلي فإن الأهداف المسطرة في
برنامج الحكومة والتي تهدف في مجملها إلى تحقيق
الإقلاع الاقتصادي ورفع الغبن الاجتماعي عن المواطن
وتحقيق الأمن والاستقرار، وبالرغم من الأموال المرصودة
والجهود المبذولة في قوانين المالية السابقة
(2000-2001 تكميلي)، إلا أن هناك مؤشرات
اجتماعية واقتصادية لا تعكس حقيقة هذه الجهود
ومن ذلك:

- 1) الاضطرابات التي مست الكثير من البلديات بسبب
سوء التسيير والرشوة والاختلاس والمحاباة و(الحفرة)
والتي تسببت في خسائر مادية معتبرة.
- 2) أحداث منطقة القبائل، التي ما تزال تلقي بظلالها
على الوضع في المنطقة من عدم استقرار وعدم استتباب
الأمن فيها.
- 3) التصعيد الإرهابي الخطير الذي ما يزال يحصد أرواح
الأبرياء والعزل من المواطنين الضعفاء، ويزرع الهلع
والخوف في نفوس المواطنين.
- 4) بطء وتيرة الحركة الاقتصادية التي لا تتماشى
والتسارع الاقتصادي العالمي، مما أعاق تحقيق الأهداف
المرجوة من توفير مناصب الشغل وتحقيق الحد الأدنى
من العيش الكريم.

إن مرد ما سلف ذكره - في نظر حركة النهضة- لا يعدو
أن يكون إلا نتيجة طبيعية لممارسات وسلوكات بالية
وذهنيات متحجرة لم تنفع معها توجيهات الطبقة
السياسية ولا مطالب الجمعيات والنقابات المهنية ولا
ملاحظات الرأي العام الوطني الشعبي.

وعليه، نطالب بالحاح اعتماد أسلوب الحوار والتشاور
وسيلة حضارية مثلى من أجل معالجة أسباب وآثار كل
الأحداث، ومنها التي عاشتها منطقة القبائل، وفي هذا

السيد الرئيس،

أيتها السيدات، أيها السادة،

كأمة إسلامية تفرض علينا الأحداث الأخيرة التي عرفتها
الولايات المتحدة الأمريكية رفض قتل النفس التي حرم
الله إلا بالحق، قال تعالى: "من قتل نفسا بغير نفس أو
فساد في الأرض فكأنما قتل الناس جميعا، ومن أحيأها
فكأنما أحيأ الناس جميعا".

إننا نرفض قتل النفس التي حرم الله سواء كانت في
أمريكا أو في غير أمريكا، ولذلك عزينا عائلات الضحايا
والشعب الأمريكي كله، وبنفس المنطق نرفض الاعتداء
على الشعب الأفغاني أو أية دولة عربية أو إسلامية أخرى
بذنب شخص أو تنظيم أو نظام، فالشعب الأفغاني شعب
بائس يعيش الجوع والعراء والمرض ويحتاج إلى مساعدة
وإلى إسعاف لا إلى قصف وإتلاف.

إن التحركات الأمريكية الأخيرة التي أعقبت 11 سبتمبر
تدخل في إطار إعادة انتشار استراتيجي أمريكي بهدف
استكمال السيطرة على العالم خصوصا آسيا الوسطى
بتغطية إعلامية كبيرة تعتمد عدم التمييز بين الإسلام
والعروبة والإرهاب، وتغري الناس بالاعتداء على
المسلمين قد يكون هدفها تغطية المستفيد الرئيسي من
الأحداث الذي هو (اللوبي) الصهيوني.

إن تفاقم تصعيد الإعتداءات الإسرائيلية على الشعب
الفلسطيني عقب أحداث 11 سبتمبر 2001 هو استغلال
للوضع الدولي ومحاوله توجيه الرأي العام إلى حتمية
القضاء على انتفاضة الأقصى وتغطية لهمجية مرتكبي
هذه الاعتداءات وإرهابهم الأعمى، إلا أنه سرعان ما
انكشف أمرهم بإعلان كلا من أمريكا وبريطانيا حق
الفلسطينيين في إقامة دولتهم المستقلة، وعلى الرغم من
تأخر هذا الإقرار فإننا نطالب بتحويله إلى واقع ملموس.

وبهذه المناسبة التي نناقش فيها مشروع قانون المالية
وميزانية الدولة لسنة 2002 فإننا في حركة النهضة نجدد
دعوتنا لكل الدول العربية إلى الالتزام بدفع مستحقات

الاقتصاد العالمي سيخسر 350 مليار دولار وستنخفض نسبة النمو الاقتصادي العالمي بنسبة 1٪، وسي تراجع معدل نمو القارة الإفريقية الذي كان مقدرا بنسبة 4.3٪ بنحو 1.3٪ والأكيد في ذلك أن أسعار النفط في الأسواق العالمية هي التي ستتأثر سلبا أولا، وهو يؤثر بشكل مباشر على ميزانية الدولة، التي تمثل فيها الجباية البترولية لنسبة أكثر من 63٪، مما يوجب على الجزائر وهي تتراأس منظمة (الأوبك) أن تفعل ميكانيزم ضبط أسعار النفط، وعدم الاستجابة لأية ضغوط خارجية، وذلك ما يضمن لها سنة مالية مستقرة سواء في جانب التسيير أو التجهيز.

2- تعتبر ميزانية التجهيز لسنة 2002 والمقدرة بأكثر من 500 مليار دج إضافة هامة جدا وإيجابية شرط استغلالها باعتماد الخطوات الآتية:

أ- تحديد الأولويات والاحتياجات الوطنية في الموارد المائية والفلاحة، والمنشآت القاعدية والتربية والتعليم والتعليم العالي والبحث العلمي، والصحة والشؤون الاجتماعية.

ب - إعداد الدراسة اللازمة للمشاريع والابتعاد عن الارتجالية في اختيارها.

ج - الفعالية في تجسيد المشاريع في وقتها، حتى لا تتكرر مشكلة إعادة تقييمها مرات ومرات، والتي تصل نسبة انجازها اليوم في أحسن الأحوال إلى 30٪.

د - إضفاء المزيد من الشفافية في صرف الأموال العمومية، والمحافضة على أول لبنة في هذا الباب والمتعلقة بإعلان المشاريع والأموال المرصودة لها.

3- تعتبر التخصيصات الاجتماعية والتي تمثل ما يقارب نسبة 10٪ من الناتج الداخلي الخام أي 394 مليار دينار مبلغا هاما قد يجعل من الدولة الجزائرية دولة ذات طابع اجتماعي، غير أن الواقع المعيش يخالف ذلك

الصدد نثمن نظام التعويضات المخصص لضحايا تلك الأحداث، وندعو إلى تعميمه ليشمل جميع ضحايا المأساة الوطنية والمفقودين.

سيدي الرئيس، أيتها السيدات، أيها السادة، أما في الجانب الاقتصادي فقد حسمت الأوامر الأخيرة المتعلقة بالتعريف الجمركية وخصوصة المؤسسات العمومية وتطوير الاستثمار بشكل كبير في التوجه الاقتصادي الذي طالما شابه التردد، مما جعل التشريع الجزائري متلائما ومتطلبات اقتصاد السوق المتفتح والفعال والتنافسي، والذي يجب ألا يغيب عنه البعد الاجتماعي الحقيقي الهادف.

وبهذه المناسبة يتوجب علينا اتخاذ التدابير اللازمة لإبرام عقد الشراكة مع الاتحاد الأوروبي والانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة ومنها:

- المحافظة على التوازنات المالية الكبرى.

- تحقيق استقرار سعر الصرف.

- تأهيل المؤسسات الإنتاجية العمومية والخاصة إلى مستوى التنافسية العالمية.

- تطهير المحيط الاقتصادي والتجاري من النشاطات الطفيلية ومحاربة التهرب الجرمكي والجبائي.

ولا يعد في نظرنا الاندماج في الاقتصاد العالمي الحل الأمثل والمنشود بل هو الواقع المحتوم الذي يجب استغلال إيجابياته، والتحصن المبكر لمواجهة سلبياته والتمكين من الانفتاح بالشكل الذي يناسبنا.

السيد الرئيس، أيتها السيدات، أيها السادة، تتطلب منا دراستنا المتأنية للمؤشرات الكبرى التي تم اعتمادها في وضع مشروع قانون المالية والميزانية لسنة 2002 تقديم الملاحظات الآتية:

1- يناقش مشروعا قانون المالية والميزانية لسنة 2002 في ظرف غير الذي أعد فيه، فقد تنبأت تقارير دولية بأن

أما فيما يخص اقتراح الزيادة في الرسم على الوقود فإننا نطالب بتأجيله إلى وقت لاحق حتى يوتي برنامج الإنعاش الاقتصادي ثماره.

سيدي الرئيس، أيتها السيدات، أيها السادة، لا يمكن أن نناقش مشروع قانون المالية والميزانية لسنة 2002، دون أن نتطرق إلى الأوضاع الاجتماعية المزرية والقاهرة التي تعاني منها شرائح واسعة من شعبنا، فظاهرة الفقر والتسول في تزايد مطرد وشروط الحياة في تدن مستمر شمل كل الميادين سواء منها الصحة والتغذية أو التربية والتعليم والسكن. إن كل هذه المظاهر تبعث على القلق وتندرج بالانفجار الاجتماعي الذي قد لا يتحكم فيه لاسمح الله.

لهذه الأسباب وبهذه المناسبة تقدمت المجموعة البرلمانية لحركة النهضة بجملة من التعديلات والاقتراحات التي تراها كفيلة بالتخفيف من معاناة شرائح واسعة من المواطنين، لذلك نلتمس من الحكومة الاستماع إليها باهتمام والنظر فيها بإمعان والتجاوب معها بالقدر الذي تمليه روح المسؤولية ومنها:

1- مراجعة المراسيم 94-326 و 95-289 و 96-298 المتعلقة بالمنح العائلية. فقد حددت هذه المراسيم مبلغ المنح العائلية أولا، ثم راجعت هذا المبلغ مرة أولى ثم مرة ثانية، غير أنها وضعت شروطا للاستفادة من الزيادة في المنح العائلية، وإذا كانت هذه الشروط موضوعية في مرحلة مضت فإن الواقعيين الاقتصادي والاجتماعي يحتمان علينا اليوم تغييرها حتى لا يعاقب الموظف أو العامل بالترقية البسيطة، فيفقد من جرائها حقا مكتسبا.

2- تفرض مشكلة تسريح ما يقارب 16 ألف موظف متعاقد مع وزارة التربية الوطنية على الحكومة إيجاد حل لهؤلاء الذين أدوا واجبا ينظر إليه باحترام وتقدير نحو دولتهم في مرحلة صعبة من تاريخها ولا يمكن أن يستهان بهذا المجهود.

وهو الأمر الذي يستدعي فتح نقاش وطني حول السياسة الاجتماعية ويجب أن يفضي إلى إيجاد منظومة اجتماعية تستجيب لمتطلبات اقتصاد السوق.

وفيما يخص الإجراءات القانونية فقد تضمن مشروع قانون المالية لسنة 2002 إجراءات عديدة منها:

- 1- قانون الإجراءات الجبائية.
- 2- التنازل عن السكنات الاجتماعية من أجل بيعها.
- 3- الزيادة في بعض الرسوم.
- 4- توسيع الحق الإضافي المؤقت.
- 5- تسيير خاص لجباية كبار الخاضعين للضريبة.
- 6- بعض الإجراءات الخاصة بالجباية المحلية.

ونسجل من خلال دراسة وتفحص هذه الإجراءات الملاحظات الآتية:

- لقد تقدمنا بملاحظات عديدة إلى الحكومة أثناء دراسة مشاريع قوانين المالية السابقة تخص عدم إدراجها قوانين ذات أهمية كبرى ضمن قانون المالية والميزانية، حيث يجب تقديمها في شكل مشاريع مستقلة تأخذ حقها الكافي من الدراسة والإثراء والتعديل.

- نشمن فكرة تجميع كل النصوص القانونية المتعلقة بالإجراءات الجبائية من حيث المبدأ لما لها من فائدة على الخاضعين للضريبة، غير أن إدراج مواد جديدة ضمن هذا المشروع رغم قلتها قد تفتح الباب أمام تعسف كبير، خاصة إذا تعلق الأمر بحرمة بيوت المواطنين وعليه، فإن تحفظنا على هذه المواد يظل قائما.

- نشمن الإجراءات المتعلقة بالتنازل عن السكنات الاجتماعية بيعها للمواطنين الذين يشغلونها اليوم، لما له من إيجابيات اقتصادية واجتماعية على حياة الفرد والمجتمع عموما.

كل أشكال التهريب والتهرب الجبائيين إلى الوزارة الوصية.

5- لقد عالج قانون المالية التكميلي مشكلة الرسم على القيمة المضافة بالنسبة إلى التجار الصغار والخاضعين للنظام الجزافي، إلا من تجاوزت أرقام أعمالهم 1.500.000 دج، كما استثنى أصحاب المهن الحرة لذا فإننا نطالب بإدراج هؤلاء للاستفادة من هذا الإجراء واعفائهم من الرسم على القيمة المضافة من أجل تحفيزهم على بعث حركية اقتصادية وإنشاء مناصب شغل إضافية.

(وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون).
والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته، وشكرا.

الرئيس: شكرا للسيد رئيس المجموعة البرلمانية لحركة النهضة، وبذلك نكون قد أنهينا النقاش العام واستنفدنا قائمة المسجلين الذين كانوا قد عبروا عن رغبتهم في التدخل لمناقشة مشروع قانون المالية والميزانية، وسنواصل هذا النقاش بالاستماع إلى ردود السادة الوزراء الذين سوف يسلطون الضوء على قطاعاتهم، ويردون على الأسئلة التي طرحها السادة والسيدات نواب الأمة.

تستأنف الأشغال في الساعة الثانية والنصف.

**رفعت الجلسة في منتصف النهار
والدقيقة الثانية عشرة**

وبناء على ذلك نقترح أن تعمد الحكومة إلى وضع بروتوكول اتفاق بين جميع القطاعات الوزارية من أجل ادماج هؤلاء الموظفين في مناصب عمل تليق بمقامهم وبما قدموا من جهد وتضحيات نحو وطنهم.

3- إن الوضعية المالية الحالية لجل البلديات تتسم بالعجز الناتج عن ضعف في الإيرادات، ناهيك عن تراكم ديونها، جعلتها غير قادرة على القيام بالمهام المنوطة بها وحالت دون التكفل باحتياجات وانشغالات المواطنين وعليه، فإننا نطالب في حركة النهضة ب:

أ- توزيع موارد الجباية الناتجة عن نشاط شركة بين البلدية التي يقع بها المقر الاجتماعي لهذه الشركة والبلديات التي توجد بها باقي فروعها.

ب- تمكين البلديات من حقها في استرجاع مبلغ الرسم على القيمة المضافة عند اقتنائها معدات خاصة بالخدمات التي تدخل في مجال اختصاصها.

4- إن نجاح عملية الإقلاع الاقتصادي مرهون أساسا بتوسيع وتكثيف وتشجيع الاستثمارات الوطنية العامة منها والخاصة وذلك يتطلب جملة من الشروط والضمانات التي تجعلها في منأى عن عمليات التهريب وكل أشكال التهرب الجبائي، ومن هذه الشروط والضمانات وضع التدابير الكفيلة بتمكين المعنيين من رفع تظلماتهم من

ملحق أسئلة كتابية وأجوبة

* رد السيد الوزير

الموضوع: سؤالكم المتعلق بمحطة تخزين الوقود ببوقطب.

يسعدني أن أوافيكم بالإجابة على سؤالكم الكتابي المشار إليه أعلاه والمتعلق بمحطة تخزين الوقود ببوقطب.

يدخل القرار الذي اتخذته (نفظال) والقاضي بإلغاء محطة تخزين ببوقطب في إطار مخطط المؤسسة الرامي إلى تحسين مردودية نشاطاتها. وبأتي بعد توسيع طاقات التخزين لمحطة البيض بحجم 300م3.

وعليه، فإن احتياجات ولاية البيض من الوقود مضمونة مباشرة شأنها في ذلك شأن ولاية النعامة انطلاقا من مركز تخزين الوقود بسعيدة الذي طاقته 17.000م3 وبشروط مقبولة.

أما فيما يتعلق بمصير معدات محطة التخزين ببوقطب، فإن مؤسسة (نفظال) تنوي نقلها إلى مواقع أخرى تعرف عجزا هاما في طاقات التخزين.

وتفضلوا بقبول فائق التقدير والاحترام.

* 2 - من السيد جمال لعمارة

إلى السيد وزير الطاقة والمناجم

الموضوع: سؤال عن مشروع محول كهربائي 30/60 كف بمدينة أولاد جلال، ولاية بسكرة.

بالنظر إلى حاجة دائرتي أولاد جلال وسيدي خالد إلى القوة الكهربائية لتلبية الزيادة في الطلب على استهلاك

* 1 - من السيد ميلود محمدي

إلى السيد وزير الطاقة والمناجم

معالي الوزير،

- نظرا إلى أهمية محطة تخزين وتوزيع المواد البترولية، خاصة مادة المازوت (GAS-OIL) الواقعة في بلدية ببوقطب، ولاية البيض، والتي صرفت من أجل إنجازها أموال هامة، وإلى ما كانت تقدمه من خدمات لتموين البلديات النائية المجاورة لها، وكذا المؤسسات التربوية والمواطنين.

ونظرا إلى وجود هذه المحطة في بلدية ذات موقع جغرافي هام واستراتيجي، حيث تقع في مفترق الطريقتين الطريق الوطني رقم (06) والطريق الوطني رقم (06 أ) وكذا عبور خط السكة الحديدية، الذي تتمون منه، مما يجعلها تقدم خدمات كبيرة لمنطقتين مختلفتين أولهما مقر الولاية، وثانيهما ولاية النعامة، في الحالات غير العادية والضرورية.

ونظرا إلى أهمية المحطة من الجانب الاجتماعي، حيث تساعد في امتصاص البطالة بهذه البلدية الفقيرة.

لكل هذه الأسباب، يشرفني أن أتوجه إلى سيادتكم بالأسئلة الآتية:

أولا: هل لنا أن نعرف الأسباب والعوائق التي أدت إلى غلق هذه المحطة؟

ثانيا: هل يمكن العدول عن غلقها؟

ثالثا: ما مصير منشآت هذه المحطة في حالة عدم العدول عن غلقها؟

في انتظار جواب مقنع، تقبلوا معالي الوزير، أسمى عبارات التقدير والاحترام.

* 3 - من السيد عبد السلام علي راشدي إلى السيد وزير الدولة وزير الداخلية والجماعات المحلية

السيد الوزير،

لقد أحال إلي السيد (رابح أمير) مسير الشركة ذات المسؤولية المحدودة (CCIH) التي تستغل محطة (البهجة) الواقعة بالطريق السريع الذي يربط الجزائر العاصمة بزرالدة قضيته المتمثلة في نزاع مع ولاية الجزائر.

لقد استفاد السيد (رابح أمير) من رخصة مؤقتة لاستغلال العروض سلمتها له ولاية الجزائر وتم تجديدها مرات عديدة إلا أن هذه الرخصة لم تجدد عند تاريخ 2000/12/31 دون معرفة المعنى لأسباب ذلك والذي بقيت طلباته للإدارات المعنية دون رد عليها. وعليه فإنه توقف عن كل نشاط منذ 15 أبريل 2001 وأجبر عماله على بطالة تقنية.

وحسب أقواله، فإن السيد (رابح أمير) لم يرتكب أي تقصير اتجاه المصالح الجبائية ولا اتجاه الالتزامات المرتبطة بنشاطه. كما أن رفض الإدارة تجديد رخصته لم يبرر قانونا.

وعليه أترح عليكم الأسئلة الآتية:

- ما هو التنظيم الذي يحكم شروط تسليم رخص استغلال (تجارة العروض)؟
 - لماذا لم تجدد مصالح ولاية الجزائر الرخصة للسيد (رابح أمير) بعد أن منحته رخصة مؤقتة دون أن تبرر رفضها لذلك؟
 - هل هناك طرق طعن ينتهجها المستغل إن أثبت نيته الحسنة؟
- تفضلوا السيد الوزير بقبول تحياتي الخالصة.

* رد السيد الوزير

إجابة على سؤالكم الكتابي، تفضلتم بالتطرق إلى وضعية محطة (البهجة) الواقعة بالطريق السريع المؤدي إلى

الكهرباء خاصة في فصل الصيف ولتلبية احتياجات القطاع الصناعي، نتوجه إلى سيادتكم بالأسئلة الآتية:

ما هي مبررات تأخر إنجاز مشروع بناء المحول الكهربائي 30/60 كف بشمال مدينة أولاد جلال إلى غاية اليوم؟

وما هي الإجراءات المتخذة لإتمام هذا المشروع قبل حلول فصل الصيف القادم؟

* رد السيد الوزير

يسعدني أن أعلمكم بأن الدراسات التي قام بها قطاعنا من أجل تدعيم التزود بالطاقة الكهربائية لبعض مناطق البلاد تؤدي إلى القيام باستثمارات جديدة في الخطوط ومراكز الجهد العالي تتطلب شراء معدات بالعملة الصعبة خاصة بالنسبة لمراكز الجهد العالي.

وقد لجأت (سونلغاز) إلى البحث عن قروض خارجية لتمويل شراء بعض المعدات.

في هذا الإطار، تم شراء 10 غرف منقلة بجهد عالي، ثلاثة (03) منها بطاقة 220 كف وسبعة (07) بطاقة 60 كف واحدة منها موجهة إلى أولاد جلال وسيتم وضعها خلال شهر نوفمبر 2001.

غير أن تشغيلها يبقى مشروطا بوصول خط 60 كف الذي يصطدم انجازه باعتراضات مختلفة لكونه يمر فوق أراضي تابعة للخواص.

وتجري الآن مفاوضات بين سونلغاز ومالكي هذه الأراضي من أجل تعويضهم وسيتم التوقيع على الاتفاقيات في الأيام المقبلة.

وأتمنى من جهتي، بأن تستفيد هذه المدينة التاريخية بالغاز الطبيعي في إطار المخطط المستقبلي الذي سوف ينجز ابتداء من سنة 2005 وبالتالي على السلطات المحلية أن تسجلها ضمن الأولويات.

أتمنى أن أكون قد أجبت على انشغالكم، وتفضلوا بقبول فائق التقدير والاحترام.

الإداري والسجل التجاري الخاص بكل منها، بحيث أن لكل قاعة من هذه القاعات نظاما تعمل به من حيث تنظيم السهرات وأوقات العمل والسعر المطبق بها، بينما السيد (أمير رابح) لا يحوز في حقيقة الأمر إلا على رخصة واحدة مؤقتة خاصة بالقاعة المسماة (البهجة) التي تم تحويلها إلى ملهى على الرغم من أن النشاط المرخص له يتمثل في بيع المشروبات من الصنف الرابع كما سلف الذكر.

على إثر هذه المعاناة تم إعداد مسير هذه المحطة لتسوية وضعية النشاط الذي يمارسه، وبعد رفضه تم اقتراح الغلق الإداري لهذه المحلات بموجب المقرر رقم 304 المؤرخ في 15 أفريل 2001 الصادر عن الوالي المنتدب للدائرة الحضرية (الشراقة) المختص إقليميا.

أما فيما يتعلق بالإجراءات الواجب على السيد أمير رابح اتباعها لتسوية وضعيته فتتمثل في إيداع ملف لدى مديرية التنظيم والشؤون العامة والمنازعات لولاية الجزائر يتضمن كافة الوثائق المحددة بدقة طبيعة النشاط المزمع ممارسته، وبعد إجراء التحقيقات اللازمة وعلى ضوء التنظيم المعمول به سيقدم الرد الملائم لهذا الطلب.

تقبلوا سيدي فائق عبارات التقدير والاحترام.

* 4 - من السيد أحسن عربي

إلى السيد وزير الدولة وزير الداخلية والجماعات المحلية

طبقا للمادة 134 من الدستور، وبناء على المواد 99 و 100 و 101 من النظام الداخلي للمجلس الشعبي الوطني، أتقدم إليكم بالسؤال الكتابي الآتي:

رغم مرور عشرين من الزمن على إنشاء حي محمد الباي الشرقي (حوالي 300 سكن فردي) بمدينة الرغاية الشرقية بموجب قرارات سلمتها البلدية في إطار تسوية

زرالدة والذي تكون المصالح المختصة لولاية الجزائر قد رفضت تجديد رخصة استغلالها إلى حين مطابقتها مع التنظيم الساري المفعول، يشرفني أن أفيدكم بالتوضيحات الآتية:

بتاريخ 28 ديسمبر 1998 أودع السيد أمير رابح مسير الشركة ذات المسؤولية المحدودة: (مركب تجاري، صناعي وفندقي) ملفا يتضمن طلب إنشاء محل لبيع المشروبات من الصنف الرابع أي مطعم يقدم مشروبات، كحولية، وبعد التحقيقات التقليدية التي تجري بشأن مثل هذه النشاطات، أبدت مصالح الأمن رأيها بالموافقة وبناء على ذلك منح السيد (أمير رابح) رخصة لإنشاء محل بيع المشروبات من الصنف الرابع تسمح له بتقديم المشروبات الكحولية أثناء الوجبات الرئيسية كملحقات للتغذية فقط وذلك بموجب قرار محافظة الجزائر الكبرى سابقا رقم 484 المؤرخ في 1999/04/24.

بتاريخ 14 ماي 1999 تقدم المعني مرة ثانية بطلب الترخيص بتنظيم سهرات وحفلات فنية وعروض، تسلم بموجبه رخصة مؤقتة جددت ثلاث مرات، مع الإشارة إلى أن هذه الرخص ليس لها أي سند قانوني وتعتبر مخالفة للتنظيم الساري المفعول المنظم لهذا النوع من النشاط.

لهذه الأسباب لم يتم تجديد الرخص الممنوحة للمعني لعدم امتثاله للقوانين والتنظيمات المعمول بها في مجال إنشاء واستغلال هذا النوع من المؤسسات ولاسيما التعليم الوزارية رقم 76/63 المؤرخة في 06 ديسمبر 1976 والتعليم رقم 76/15 المؤرخة في 19 مارس 1976.

كما تجدر الإشارة إلى أنه عند قيام مصالح مديرية المنافسة والأسعار بعملية معاينة وتفتيش على مستوى المركب المذكور تبين أن الأمر يتعلق بوجود أربع قاعات منفصلة عن بعضها وهي: قاعة (البهجة) و (البهجة أ) و(مزغنة) و(الوردة) وهي مؤجرة لأشخاص عديدين يقومون بتسييرها بطريقة غير شرعية لغياب الترخيص

تعمير عشوائية، وفي سنة 1983 قامت بلدية الرغاية بإنشاء تجزئة بمجموع 274 قطعة أرضية بمنطقة الباي الغربية وذلك في إطار البرنامج الخاص بالقضاء على البيوت القصديرية ولم تسو الوضعية القانونية لهذه التجزئة إلى حد اليوم.

وفي سنة 1987 تم إنشاء تجزئة ثانية بحي الباي الشرقي بمجموع 133 قطعة أرضية وذلك في إطار البناء الذاتي وقد سويت الوضعية القانونية لهذا العقار سنة 1996.

ونظرا إلى اتساع هذا الحي الذي أصبح يضم 6000 نسمة قامت البلدية بإنجاز تجهيزات عديدة ومرافق عمومية منذ سنة 1997 وشملت: مدرسة ابتدائية، دارا للشباب، قاعة للعلاج، ساحة للعب كما قامت بتوسيع مدرسة الباي، وتم ربط الحي بالشبكة الكهربائية في إطار برنامج الإنارة الريفية حيث بلغت التغطية بالإنارة العمومية نسبة 80٪.

أما بالنسبة إلى الطرق الرئيسية وبعض الطرق الثانوية فقد أنجزتها البلدية سنة 1987، وسعت هذه البلدية حاليا إلى تسجيل عمليات إعادة ترميم هذه الطرقات والمسالك وتدعيمها في إطار برنامج التسيير الحضري لسنة 2001. كما تجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن مشكل تزويد هذا الحي بالمياه الصالحة للشرب الذي يتم حاليا بواسطة الصهاريج سيجد حلا له عن قريب في إطار البرنامج السالف الذكر.

تلكم هي أهم المعطيات التي أردت أن أوافيكم بها بخصوص الحلول المرتقبة لهذا الحي والتي من شأنها أن تخفف من معاناة المواطنين.

تقبلوا سيدي، فائق عبارات التقدير.

وضعية المواطنين الذين يسكنون في المساكن القصديرية، فإن سكان الحي، ومن قطن في هذا الحي فيما بعد، لا يملكون أية وثيقة رسمية تثبت ملكيتهم لمساكنهم، مما خلق وضعيات إدارية معقدة جدا حيث بيعت القطعة الواحدة مرات عديدة بصفة عرفية (تنازلات فردية).

لذا يرجو المواطنون تسوية عاجلة لهذه الوضعية، لاسيما أن الملف العقاري مهياً من كل جوانبه ولا تنقصه إلا الإرادة السياسية والإدارية المحلية.

ويغتنم المواطنون هذه المناسبة ليلفتوا الانتباه إلى وضعيتهم المزرية حيث لا تتوفر أدنى شروط الحياة ولا مرافقها رغم وجود هذا الحي وما جاوره على بعد حوالي 20 كلم من العاصمة إذ ينعدم الماء والإنارة العمومية بصفة شبه كلية وتنعدم الطرق المعبدة والأرصفة وكذا الغاز الطبيعي، ويتشارك سكان هذا الحي والأحياء المجاورة في مدرسة وحيدة يصل بها عدد التلاميذ إلى أرقام خيالية، ناهيك عن الإكالمية التي علاوة على بعدها تعرف نفس مشكلة المدرسة الابتدائية وتغطي أحياء الباي الغربي وجعفري وشيشب.

وعليه، أرجو منكم سيدي وزير الدولة إبلاغنا بالإجراءات التي تنوون اتخاذها لحل مشاكل هؤلاء السكان وتقبلوا منا فائق التقدير والاحترام.

* رد السيد وزير الدولة وزير الداخلية والجماعات المحلية

ردا على سؤالكم الكتابي المتعلق بوضعية سكان حي محمد الباي الشرقي بمدينة رغبة الشرقية، يشرفني أن أوافيكم بالتوضيحات الآتية:

يعتبر هذا الحي من التجمعات السكنية الثانوية وهو ينقسم إلى مجموعتين: حي الباي الشرقي وحي الباي الغربي، وقد عرفت هذه المنطقة خلال السبعينات عملية

وبهذا الصدد يمكن إعطاء لمحة وجيزة عن حصيلة نشاطات مصالح الأمن في مجال محاربة السرقة خلال سنة 2001.

بالنسبة للسداسي الأول لسنة 2001 سجلت 61 شكوى خاصة بالسرقة لدى مصالح أمن دائرة بني صاف، وقد تم تسوية 40 حالة منها، أما البقية فهي بصدد البحث فيها. وتجدر الإشارة هنا إلى نقص هذه الظاهرة قياسا بنفس الفترة لسنة 2000 بحيث سجلت 119 شكوى وقد حلت 63 حالة منها.

إن التحسن الملحوظ في محاربة هذه الظاهرة لم يتم إلا بقيام مصالح الأمن بتجنيد وسائل بشرية ومادية إضافية وتحليلها باليقظة والسهر الدؤوب على أمن المواطنين وسلامة أرواحهم وممتلكاتهم.

تقبلوا سيدي، فائق عبارات التقدير.

* 6 - من السيد صالح براهيمى إلى السيد وزير الطاقة والمناجم

السيد الوزير،

عملا بالمادة 134 من الدستور والمواد 68 و 69 و 70 و 71 من القانون العضوي رقم 99-02 المؤرخ في 08/03/1999 الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة وعملهما وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، أوجه لكم السؤال الكتابي الآتي:

لقد ثار نزاع بين الممثلين النقابيين لعمال المديرية الجهوية (لسونطراك) حاسي الرمل والذي يخص كفاءات حساب تعويض المنطقة وشروط الحياة بالنسبة للعمال المتواجدين بالمنطقة.

وللأسف الشديد، فإن النزاع مايزال قائما إلى غاية اليوم رغم وضوح الأمور وشرعية المطالب.

* 5 - من السيد بوجمعة جبور إلى معالي وزير الدولة وزير الداخلية والجماعات المحلية

- طبقا للدستور.
- طبقا للنظام الداخلي للمجلس.
- طبقا للقانون الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة وعملهما وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة.
- وباعتبار أن الدولة مسؤولة على أمن الأشخاص والممتلكات.
ونظرا إلى انتشار ظاهرة السرقة بدائرة بني صاف ولاية عين تيموشنت.
- ونظرا إلى قلق المواطنين وشكاويهم المتكررة من نهب وسرقة ممتلكاتهم.

أطرح عليكم معالي الوزير السؤال الكتابي الآتي نصه:

ما هي الإجراءات التي تنوون اتخاذها لتدعيم الأمن الحضري في الأحياء السكنية الكبرى ببلدية بني صاف للقضاء على هذه الظاهرة ومعاقبة المتسببين فيها لإرجاع الطمأنينة والسكينة للمواطنين؟

تقبلوا مني سيدي المحترم فائق التقدير والاحترام.

* رد السيد وزير الدولة وزير الداخلية والجماعات المحلية

ردا على سؤال كتابي تفضلتم فيه بطرح انشغالكم بخصوص انتشار ظاهرة السرقة ببلدية بني صاف بولاية عين تيموشنت، يشرفني أن أشير في البداية إلى أن بلدية بني صاف بلدية ساحلية تتميز بكثرة الوافدين إليها خاصة المصطافين الذين تتضاعف أعدادهم مع نهاية الأسبوع وأيام العطل وقد تم جراء ذلك تدعيم الإجراءات الأمنية والحث على المزيد من اليقظة.

وعليه، يجب أن تدخل المطالب التي أثارها النقابة الجهوية لحاسي الرمل في إطار المخطط العام وتلقى موافقة النقابة الوطنية، الموقعة على هذه الاتفاقية.

وتفضلوا بقبول فائق التقدير والاحترام.

* 7 - من السيد المداني بن عجيبة إلى معالي وزير الطاقة والمناجم

الموضوع: ملحق لسؤالنا الكتابي.

معالي الوزير،

تكملة لسؤالنا الكتابي المؤرخ في 18 أبريل 2001 يشرفني إبلاغ معاليكم بمعلومات إضافية حول وحدة الأغواط للمؤسسة الوطنية للشاحنات الصناعية.

حيث انطلقت هذه الوحدة في العمل سنة 1983 وتشمل منطقة نفوذها ثلاث ولايات: (الأغواط - الجلفة - غرداية) علاوة عما تقدمه من خدمات لوجيستية لصالح المؤسسات الغازية بمنطقة حاسي الرمل وكذا وحدات الجيش الوطني الشعبي المتواجدة في تراب الولايات المذكورة.

هذه الوحدة لم تكن محل حل وإنما توقف النشاط بها منذ ديسمبر 1997 بقرار لم يتبع بأي إجراء يذكر ما عدا تسريح العمال، فالوحدة قائمة بطاقم محدود، ويسجل تجاري ومختلف تصريحاتها الجبائية السنوية.

معالي الوزير،

سيكون لإعادة تفعيل نشاط هذه الوحدة في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي لامحالة انعكاسات إيجابية على محيط يتربع على أكثر من 500 كلم ومحفظا هاما لبعث التنمية في منطقة تزخر بحقول الغاز وموارد أخرى وتفتقر إلى السكة الحديدية.

لذا نلتمس منكم نحن ككنايب أن تجيبونا عن أسباب رفض تسوية وضعية المعنيين بالأمر، والعمل على منح هؤلاء المواطنين حقوقهم المحمية قانونا.

تقبلوا السيد الوزير كافة الاحترام والتقدير.

* رد السيد الوزير

الموضوع: رد على سؤالكم المتعلق بدفع تعويض المنطقة وظروف المعيشة.

يسعدني أن أوافيكم بالجواب على سؤالكم الكتابي المتعلق بالموضوع المشار إليه أعلاه.

حقيقة، كان في البداية تعويض المنطقة وظروف المعيشة (IZCV) ملحقا بالأجر الوطني الأدنى المضمون (SNMG) الذي كان 2500 دج.

غير أنه، وبعد تطور الأجر الوطني الأدنى المضمون الذي أصبح 4000 دج بموجب المرسوم رقم 94-77 المؤرخ في 10 أبريل 1994، جرى اتفاق يوم 22 نوفمبر 1994 بين الإدارة العامة (لسونطراك) والشريك الاجتماعي.

وقد أدخل هذا الاتفاق مبلغا جزافيا في صيغة حساب تعويض المنطقة وظروف المعيشة (IZCV) بدلا من الإشارة إلى مبلغ الأجر الوطني الأدنى المضمون.

ويشاع هذا المبلغ الجزافي لتعويض المنطقة وظروف المعيشة (IZCV) بمنشور.

لذا رفع المنشور رقم 03، المؤرخ في 02 جوان 1996 المبلغ الجزافي حسب الترتيب إلى:

- 3.300 دج للمرحلة الممتدة من جانفي إلى جوان 1995.

- 3.630 دج ابتداء من 01 جويلية 1995.

وهذا النص مطبق على كافة عمال القطاع.

* 8 - من السيد عبد السلام فرمس إلى السيد وزير الطاقة والمناجم

- بناء على المادة 134 من الدستور.
- بناء على القانون العضوي المحدد لتنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة وعملهما وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة.
- بناء على النظام الداخلي للمجلس الشعبي الوطني.

معالي الوزير،

نظرا إلى الأهمية القصوى التي تكتسبها الطاقة عموما والغاز الطبيعي بشكل خاص في توفير الظروف المناسبة للحياة الكريمة للمواطن، وكذا دفع عملية التنمية الشاملة لأي مجموعة سكانية.

ونظرا إلى الوضعية الصعبة التي يعيشها سكان العدد الأكبر من بلديات ولاية سطيف وبشكل خاص بلديات جنوب الولاية مثل البلديات التابعة لدوائر: عين ولمان وعين آزال وصالح باي، ثم البلديات التابعة لدوائر: جميلة وبني عزيز وبابور، والناطقة عن انعدام شبكة توزيع الغاز الطبيعي عبر هذه المدن مما ترتبت عنها آثار سلبية منها:

- 1 - حرمان هذه المناطق من تحريك عملية التنمية ومبادرات الاستثمار في مثيلاتها من التجمعات السكانية التي تتوفر على هذه المادة الحيوية.
- 2 - إرهاب كاهل السكان ماديا ومعنويا من جراء الجري وراء قارورات الغاز الطبيعي خصوصا في فصل الشتاء الذي تطول مدته إلى ستة أشهر في السنة على مستوى هذه المناطق الباردة.
- 3 - التأثير السلبي على ميزانية الجماعات المحلية التي تنفق الكثير من أجل توفير مادة المازوت للمرافق المختلفة وبشكل خاص المدارس، والثانويات التي كثيرا ما عانى فيها الأساتذة والتلاميذ في فصل الشتاء مما أثر سلبا على مردود العملية التربوية لأبناء هذه المنطقة.

رجاؤنا أن تحضى مبادرتنا باهتمام معاليكم ويعاد لهذه الوحدة نشاطها لاسيما أن حصيلة نشاطها كانت دوما إيجابية.

تقبلوا مني معالي السيد الوزير فائق عبارات التقدير والاحترام.

* رد السيد الوزير

الموضوع: رد على سؤالكم الكتابي المتعلق بوضعية وحدة الأغواط للمؤسسة الوطنية للشاحنات الصناعية.

يسعدني أن أوافيكم بالإجابة على سؤالكم الكتابي المتعلق بالموضوع المشار إليه أعلاه.

لقد بعثت وزارة الطاقة والمناجم بتاريخ 20 جوان 2001 برسالة إلى السيد وزير المساهمة وتنسيق الإصلاحات مع نسخة إلى السادة رئيس الحكومة ووزير الصناعة وإعادة الهيكلة والمدير العام للشركة القابضة للميكانيك والإلكترونيك مراسلات تقترح فيها دراسة أي عمل بإمكانه أن يسمح بإعادة تنشيط هذه الوحدة لحساب مؤسسات القطاع، وهذا بعد تسوية الوضعية القانونية لها.

وتلقت الوزارة إجابة من الشركة القابضة للميكانيك والإلكترونيك (التي تم حلها) تبدي استعدادها للنظر في أي عمل يهدف إلى تنشيط هذه الوحدة في إطار صيغة التنازل أو الكراء مع تفضيل الخيار الأخير.

ونظرا إلى هذا الموقف، تجري الآن اتصالات مع مؤسسات القطاع لمعرفة إلى أي مدى يمكن أن تلبى هذه الوحدة احتياجاتهم.

وتفضلوا بقبول فائق التقدير والاحترام.

* رد السيد الوزير

يسعدني أن أعلمكم بأنه من بين العوامل الأساسية لسياسة قطاع الطاقة والمناجم وضع الطاقة تحت تصرف المواطنين من أجل رفاهيتهم ومن أجل تطوير اقتصادنا الوطني.

فيما يخص الكهرباء ، فإن شبكة النقل والتوزيع عرفت تطورا كبيرا، فبعد الاستقلال كانت معظم المناطق الداخلية لبلادنا مزودة عن طريق محطات صغيرة تشتغل بالمازوت ، أما الآن فإن شبكة الجهد العالي (2200 فولت) تزود معظم مناطق الجنوب الكبير (حاسي بركين، أدرار إلخ.) وهكذا وبفضل مجهودات الدولة بلغت نسبة التغطية الوطنية من الكهرباء 69٪.

بالنسبة إلى توزيع الغاز، أعطيت الأولوية في البداية إلى تعميم وصول قارورات الغاز وبالتوازي مع ذلك تم إنجاز برنامج لتوزيع الغاز الطبيعي عبر القنوات، غير أنه رغم المجهودات المبذولة تبقى نسبة التغطية بالغاز الطبيعي على المستوى الوطني غير كافية، لذا يتوجب بذل مجهودات كبيرة في السنوات القليلة القادمة لتحسين ورفع هذه النسبة.

وفي هذا الإطار، فإن برنامجا ثلاثيا 2002-2004 على وشك الإتمام يمس معظم ولايات الوطن. وقد تم إعداد هذا البرنامج بالتعاون مع مصالح وزارة الداخلية والجماعات المحلية على أساس الأولويات التي حددتها الولايات، وسيتم عرضه على الحكومة للمصادقة عليه قبل نهاية السنة.

فيما يتعلق بولاية سطيف، وفي إطار هذا البرنامج، هناك مدن عديدة تم اقتراحها، نذكر منها على سبيل المثال، عين ولمان وعين أزال، غير أن ربط هذه التجمعات السكنية مرهون بإنجاز قناة النقل التي من المقرر أن يشرع فيها في سنة 2002.

وقد سبق لنا زيارة معالي وزير الطاقة والمناجم الأسبق في بداية شهر ماي 1999، وطرحنا عليه هذه الانشغالات والاهتمامات بشكل مفصل وقد وعدنا خيرا، وبعد زيارته الرسمية إلى الولاية يومي 21 و 22 ماي 1999م وأمام جمع كبير من إطارات الولاية وممثلي الجماعات المحلية لهذه المناطق السكانية طرح التصور والخطة التي تعمل على تحقيقها الوزارة، ووعد بأن هذا الأمر سيتم البت فيه خلال الأسابيع القادمة، وأن أقصى الآجال لاتخاذ القرار النهائي بشأنه هو عام 2000. غير أن الأمر مايزال على حاله إلى حد كتابة هذه الأسطر!

وفي شهر ماي 2001 قام السيد المدير العام للشركة الوطنية للكهرباء والغاز (سونلغاز) بزيارة للمنطقة حيث درس متطلبات هذه الوضعية مع إطارات الولاية ووعد بحل المشكل خلال الشهور القليلة المقبلة، وأن الأمر في متناول الشركة.

معالي الوزير،

أمام هذه الوضعية الصعبة لأهالي هذه المناطق الشاسعة من ولايتنا، وأمام الوعود المتكررة دون الوفاء بها في وقتها وما ترتب عنها من فقدان ثقة المواطنين في دولتهم، ويأسهم من الإنصاف والعدل بينهم وبين باقي التجمعات السكانية، وأن الدولة هي راعية كل مواطنيها على حد سواء.

اسمحوا لي أن أطرح عليكم هذا السؤال الكتابي لعلي أجد في ردكم الجواب الشافي الذي يطمئن المواطنين ويعيد لهم الأمل والثقة.

- 1 - ما هي الإجراءات الملموسة التي اتخذتها الوزارة من أجل الاستجابة إلى مطلب هؤلاء المواطنين؟
- 2 - متى تنطلق أشغال إيصال أنبوب الغاز إلى بلديات جنوب ولاية سطيف؟

في انتظار ردكم الإيجابي تقبلوا، معالي الوزير، أسمى عبارات التقدير.

* رد السيد الوزير

يسعدني أن أوافيكم بالإجابة على سؤالكم الكتابي رقم 598 المتعلق بطلب تجديد رخصة الاستغلال للسيد محمد سعيدان.

لقد منح السيد محمد سعيدان قرار الاستغلال من الولاية في سنة 1996 لمدة أربع (04) سنوات، غير أنه لم يشرع في النشاط.

وبعثت مديرية المناجم والصناعة إذارا للمعني بالأمر حتى ينطلق في نشاطه غير أنه لم يتمكن من ذلك بسبب الوضعية الأمنية وغياب الشركاء الأجانب، مما دفعه إلى التقدم بطلب التجديد.

غير أنه لم يحظ بالموافقة، لأن رخصة الاستغلال في الأصل تتعلق بإنتاج مواد الملاط (حجارة، رمل، حصى إلخ) وليس بأحجار الزخرفة (مواد نافعة) والتي تمنح الوزارة رخصة استغلالها.

ونظرا إلى عدم انطلاق العمل بهذه المساحة كان من الممكن اقتراحها في إطار المناقصة كما هو الشأن بالنسبة إلى منجم الصغير والمتوسط، وهذا قبل نشر قانون المناجم الجديد، لكن المعني بالأمر رفض هذا الإجراء وأراد أن يحصل على الرخصة مباشرة دون المرور عبر المناقصة. وقد أصبح هذا الإجراء ممكنا الآن بعد صدور قانون المناجم الجديد.

والجدير بالذكر أن السيد سعيدان استفاد من سند منجمي في موقع آخر يوم 2001/05/08 بعد إجراء المناقصة الثانية حول المنجم الصغير والمتوسط.

وفي الختام يمكن معالجة طلب التجديد للسيد محمد سعيدان في إطار قانون المناجم الجديد الذي نشر في الجريدة الرسمية رقم 35 بتاريخ 2001/07/04.

وتفضلوا، بقبول فائق التقدير والاحترام.

والجدير بالذكر أن هذا البرنامج تم إعداده على أساس نمط التمويل الذي تم اعتماده لسنة 2001 والذي يعفي الجماعات المحلية من المساهمة المالية ويسمح للمواطنين بأن تكون مساهمتهم جزافية في حدود 10.000 دج.

أتمنى أن أكون قد أجبت عن سؤالكم وأنا قد أعطينا لمواطني ولاية سطيف صورة متفائلة تبعث فيهم الأمل.

وتفضلوا، بقبول فائق التقدير والاحترام.

* 9 - من السيد الحبيب قيديم

إلى السيد وزير الطاقة والمناجم

الموضوع: سؤال عن محجر عين طويلة - ولاية خنشلة.

سيدي الوزير،

- بناء على الدستور،

- بناء على القانون العضوي رقم 99-02،

- بناء على النظام الداخلي للمجلس الشعبي الوطني.

ونظرا إلى وضعية السيد سعيدان محمد حيث كان حاصلا على رخصة استغلال محجر في بلدية عين طويلة، ولاية خنشلة وعدم تمكنه من ممارسة النشاط بسبب الوضعية الأمنية.

وإثر تقدمه بطلب تجديد رخصة الاستغلال ومراسلتنا لكم في الموضوع وعدم تلقي جواب، بالرغم من الأهمية الاقتصادية التي يكتسيها هذا النشاط.

فإننا، السيد الوزير، نتقدم إليكم بهذا السؤال الكتابي عن أسباب عدم تجديد رخصة الاستغلال، وفي نفس الوقت تضمن هذه المراسلة تذكيرا بطلب المعني والتماسنا منكم أخذه بعين الاعتبار.

تقبلوا، سيدي الوزير، فائق عبارات التقدير والاحترام.

وسيتم اختيار المدن التي يجب تزويدها بالغاز بالتعاون مع وزارة الداخلية والجماعات المحلية على أساس الأولويات التي تحدده الولايات.

ومدينة تاقدامت هي ضمن 600 مدينة التي يمكن تزويدها بالغاز الطبيعي، لكن يؤسفني أن أعلمكم بأنها غير مقيدة ضمن أولويات ولاية تيارت في إطار البرنامج الثلاثي 2002-2004.

وأتمنى من جهتي، بأن تستفيد هذه المدينة التاريخية بالغاز الطبيعي في إطار المخطط المستقبلي الذي سوف ينجز ابتداء من سنة 2005 وبالتالي على السلطات المحلية أن تسجلها ضمن الأولويات.

أتمنى أن أكون قد أجبته على انشغالكم، وتفضلوا بقبول فائق التقدير والاحترام.

* 11 - من السيد أحمد اسعاد إلى معالي وزير الصحة والسكان

- بناء على المواد 98 و 99 و 100 من الدستور،
- بناء على القانون العضوي المحدد لتنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة.
- بناء على النظام الداخلي للمجلس الشعبي الوطني.

أتوجه إلى معاليكم، سيدي الوزير، بهذا السؤال الكتابي المتعلق بأحد مواطني دائرة سور الغزلان بولاية البويرة.

سيدي الوزير،

لقد سبق لي بتاريخ 18 جويلية 2001 أن راسلتكم في موضوع خاص بالسيد حونات عامر الذي فقد زوجته في ظروف وصفها بالغامضة بمستشفى مايو الجامعي، ونظرا إلى عدم تلقي أية إجابة من سيادتكم وجدت نفسي مضطرا إلى توجيه هذا السؤال الكتابي.

* 10 - من السيد الحبيب قيديم إلى السيد وزير الطاقة والمناجم

الموضوع: سؤال كتابي

سيدي الوزير،

- بناء على الدستور،

- بناء على القانون العضوي رقم 99-02،

- بناء على النظام الداخلي للمجلس الشعبي الوطني،

وإثر تلقينا التماسا بتسوية الوضعية الإدارية من سكان بلدية تاقدمت، دائرة مشرع الصفاء ولاية تيارت، لإنجاز مشروع غاز المدن.

ونظرا إلى احتياجات هذه المنطقة ومرور أنبوب الغاز الطبيعي بجوارها، واستعداد المواطنين للمساهمة، فإننا نتوجه إليكم بهذا السؤال الكتابي عن إمكانية تسجيل هذا المشروع في المنطقة وأجال إنجازه.

تقبلوا، سيدي الوزير، فائق عبارات التقدير والاحترام.

* رد السيد الوزير

يسعدني أن أعلمكم بأن تعميم توفير الغاز الطبيعي وخاصة في مناطق الهضاب العليا من أهم عناصر سياسة وزارة الطاقة والمناجم.

لقد كان البرنامج المسطر في سنة 1995 يخص 134 مدينة تم اختيارها على أسس اقتصادية، يمول من ميزانية الدولة و(سونلغاز) والجماعات المحلية والمواطنين.

لم يتم تنفيذ هذا البرنامج بالكامل في الآجال المحددة نظرا إلى الصعوبات التي واجهت عددا كبيرا من الجماعات المحلية في دفع حصتها المالية، مما دفع بالحكومة إلى وضع نمط تمويل جديد يعفي الجماعات المحلية من المشاركة في التمويل.

- رسالة المواطن إلى السيد وزير الصحة والسكان السابق.
- رسالة إلى البروفيسور رئيس مصلحة جراحة العظام بمستشفى مايو.
- نسخة من رسالة النائب أحمد إسعاد إلى السيد وزير الصحة بتاريخ 18 جويلية 2001.

* رد السيد الوزير

تبعاً لما جاء في سؤالكم المذكور أعلاه، أشكركم على اهتمامكم بالحقوق الأساسية للمواطنين وأنه بتدخلكم الذي ينم عن حس مرهف للإنصاف والعدل.

على هذا الأساس، وبناء على التشريع المعمول به في مجال حماية السر الطبي دون المساس بحقوق المريض وبحقوق ذويه، سيتم الاتصال في أقرب وقت بالسيد حونات عامر لكي تقدم له كل المعلومات التي تمكنه من معرفة الظروف التي أجريت فيها العملية لزوجته والأسباب المرتبطة بوفاتها.

تقبلوا مني، السيد النائب، فائق عبارات التقدير والاحترام.

سيدي الوزير،
إن المراسلات التي بعثت بها زوج المتوفاة إلى وزير الصحة والسكان الأسبق من جهة، وإلى مستشفى مايو من جهة أخرى والتي أرفقها مع هذا السؤال تبيين بوضوح مطالب هذا المواطن والمتمثلة أساساً في حقه في الاطلاع على الظروف التي سبقت دخول زوجته غرفة العمليات وما قام به المشرفون على عملية التخدير قبل ذلك:

(Protocole d'anesthésie Protocole Opérateur).
ونظراً إلى ما خلفه هذا الحادث من جراح عميقة أثرت بشكل كبير على أسرته المتكونة من أب وأربعة أولاد ونظراً إلى حق هذا المواطن في تسليط كل الأضواء على ظروف وفاة زوجته، أتقدم إليكم معالي الوزير بهذا السؤال:

ماذا تنوون فعله لإنصاف هذا المواطن وتبليغه كل المعطيات الطبية التي تمكنه من معرفة الظروف التي أجريت فيها العملية لزوجته والأسباب التي أدت إلى وفاتها.

في انتظار ردكم تقبلوا، سيدي الوزير، أسمى عبارات الشكر والتقدير.
المرفقات: